A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.21
31 October 1990

ARABIC

UN LIBRARY
NOV 2 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد فورتييه	(كندا)
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد غروس إسبيل (أوروغواي)
السيد الغيلالي (المغرب)
السيد سي (السنغال)
السيد غالي (مصر)
السيد ندونغ (غينيا الاستوائية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64194/A ١٣١٢ح(٩٠)

- برنامج الأعمال

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد نغوين كو ثاتش (فييت نام)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد غروس إسبيل (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ عام ١٩٤٥ عندما أنشئت الامم المتحدة استجابة لصرخة الشعوب من أجل إنقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وتعزيز الثقة في حقوق الإنسان الاساسية وتوفير الاحوال الملائمة للتعايش العالمي المتسم بقدر أكبر من العدالة والتضامن ، ومن ثم وضع الاساس للسلم الدائم ، والجمعية العامة ، وهي الجهاز التمثيلي الرئيسي في الامم المتحدة ، تجتمع كل سنة لكي تتولى ، في نطاق صلاحياتها ، مهمة إقامة السلم وتعزيزه وصيانته . وذلك هو الهدف الاول للامم المتحدة ، وتلك هي مهمتنا السامية .

ولهذا السبب ، ينبغي أن أبدأ بالإشارة إلى الحالة القائمة في الشرق الاوسط . ففي الشهور القليلة الماضية ألقت الحرب بظلالها المأساوية على الوضع الدولي الذي كان يبدو حتى ذلك الوقت باعثا على الامل . فقد أدى غزو العراق للكويت واحتلاله لها إلى تفاقم الأزمة التي تتفاقم باستمرار ودفع العالم إلى حافة نزاع مسلح لا يمكن التكهن بعواقبه .

وكانت استجابة المجتمع الدولي ، عن طريق مجلس الامن سريعة وفعالة . وتدين أوروغواي انتهاك العراق للقانون الدولي وتؤيد تأييدا تاما القرارات التي اتخذها المجلس .

وأوروغواي ، باتخاذها لهذا الموقف ، إنما تعبّر عن احترامها غير المشروط للالتزام بالقانون الدولي لصالح السلم ، مهما ترتب عليه من آثار سلبية على اقتصادها وتنميتها . وينبغي أن نكون مدركين تماما أن العدوان الذي ارتكب قد أشاع الفوضى فعلا في الاقتصاد العالمي .

وقد أدى من خلال الارتفاع اللاحق في أسعار النفط إلى أزمة عامة لها عواقب وخيمة للغاية على المجتمع الدولي بأسره ولا سيما البلدان غير المنتجة للنفط .

وفضلا عن ذلك ، يتعين علينا أن نعي تماما أن الحرب لن تؤدي سوى إلى زيادة هذه الأزمة بما يترتب عليها من عواقب لا يمكن التنبؤ بها . وإذا أخذنا ما للحرب الحديثة من خصائص لم يسبق لها مثيل في الاعتبار لخلصنا إلى أنه لا يمكن لأية دولة أن تستفيد منها . وهذا صحيح وينطبق تماما على حالة البلدان النامية الصغيرة ذات الاقتصادات الضعيفة الهشة .

وبالنسبة لأوروغواي على وجه التحديد ، فقد ألحقت بصادراتها وارداتها أضرار بالغة كنتيجة مباشرة للصراع وللجزاءات التي فرضت . وهي ، لذلك ، تسعى إلى المشاورات كما تنص عليها المادة ٥٠ من الميثاق .

لقد كانت أزمة الخليج محكا لقدرة المنظمة على مواجهة المواقف التي تلحق الضرر بالسلم والأمن وقد خرجت الأمم المتحدة من هذا الامتحان منتصرة وأكثر قوة . فهي لم تعد رهينة صراعات الحرب الباردة ، وهذه الحقيقة مكّنت مجلس الأمن من أن يعتمد قرارات تشكل مظهرا من مظاهر التعاون السياسي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ السنوات الـ ٤٥ الماضية .

وعندما تقرر الحكومات ، وبصفة خاصة حكومات الدول الأعضاء التي تتحمل المسؤوليات الأكبر ، أن تمتثل لمبادئ الميثاق بل وتضعها موضع التنفيذ ، آنذاك تصبح الأمم المتحدة أداة فعالة مناسبة لاستعادة النظام والأمن والقانون .

إن أهم إنجازات القانون الدولي تتمثل في مبدأ منع الدول من استخدام القوة في علاقاتها الدولية . وهذه المنظمة وحدها هي المخولة لاستخدام القوة في إطار الحدود التي نص عليها الميثاق باستثناء السلطة المؤقتة التي تمنح للدول في حالة الدفاع عن النفس . وبتطبيق هذا النظام وباحترام المبادئ الأساسية الأخرى للقانون الدولي المعاصر ، مثل حق الشعوب في تقرير المصير ، ومبدأ عدم التدخل ، والمساواة السيادية للدول ، يمكن أن يكفل وجود كل الدول والدفاع ضد العدوان .

لقد أوضحت أزمة الخليج حقيقتين لهما أهمية خاصة هما : تضامن المجتمع
ي في الرد على العدوان والثقة في آليات الأمن الدولي التابعة للأمم المتحدة .
ادة التقييم هذه لدور المنظمة في وقت يشهد تغيرا عميقا وسريعا يعطينا سببا
وّل حيال مستقبلها ، بالرغم مما يترتب على الموقف الحالي السائد في الخليج من
لا يمكن إنكارها .

إن الأمم المتحدة عالمية بطبيعتها . ومن ثم لا بد من القيام بعملية يمكن لكل
لعالم أن تصبح بمقتضاها أعضاء في المنظمة . وفي هذا الصدد ، ترحب أوروغواي
سالة ناميبيا ، ومشاركتها مشاركة كاملة بوصفها عضوا في الأمم المتحدة .
ن علينا الآن أن نركز اهتمامنا على الاستثناءات القليلة المتبقية لمبدأ
ية مثل كوريا . ونتطلع شوقا إلى أن نرى كوريا الجنوبية ولو أمكن كوريا
ية أيضا ، وقد انضمتا إلى الأمم المتحدة .

إن انضمام لختنشتاين إلى المنظمة خطوة أخرى كبيرة جديرة بالملاحظة في
، صوب تحقيق العالمية التامة .

إن إعادة توحيد اليمن ، وإعادة توحيد ألمانيا التي تمت بالأمس فقط ، حدثان
ن بالإشادة - ولا بد - نظرا لما يستتبع إعادة توحيد ألمانيا من نتائج - من
بوصفه انتصارا للحرية وتكريسا لإرادة الشعب .

إن الأحداث الجارية في منطقة الخليج الفارسي إنما تذكرنا بمدى ضعف السلم
لا يكون قائما على أساس نظام دولي للحد من الأسلحة وتحديدها وذلك بهدف تحقيق
ح عام وكامل في نهاية المطاف . فأسوار التقسيم يمكن أن تهدم والمجابهات
جية يمكن التخفيف من حدتها والحدود يمكن أن تفتح أمام الاتصال والتجارة
لأجنحة الديمقراطية أن تحلق فوق النظم الاستبدادية التي عفى عليها الزمن
ا ، لكن لا يمكن تحقيق أمن مستقر أو سلم دائم ما دامت الترسانات الحربية
ة موجودة في أنحاء العالم ، جاهزة لكي تستخدمها أية حكومة تعسفية عدوانية .

إن العالم المسلح الذي يزود فيه الكبير والصغير نفسه بآلات التدمير والموت القوية اللاإنسانية ، لا يمكن أن يوفر إطارا ملائما للسلم . لقد أمكن لأحداث الخليج أن تقع لأن الدول المعنية ظنت أنها قادرة على ضمان فعالية أعمالها المتهورة بالاستناد إلى القوة العسكرية المفرطة الناجمة عن سباق التسلح المطلق العنان .

يتعين على المجتمع الدولي أن يتلافى ظهور حالات خطيرة مماثلة في المستقبل . وهذا لن يتسنى إلا إذا أسرعنا بعملية نزع السلاح . وتفهم أوروغواي أن المهمة العاجلة تتمثل في التركيز على تشديد إجراءات الحد من الأسلحة وتحديدها سواء كانت أسلحة تقليدية أو نووية أو كيميائية أو بكتريولوجية أو إشعاعية أو فضائية .

ولا بد من الاضطلاع بهذه المهمة وذلك بالشروع في مفاوضات جديدة والإسراع بالمفاوضات الحالية وإعداد اتفاقيات جديدة خاصة بالموضوع والتصديق على المعاهدات الحالية من قبل الدول التي لم تصدق عليها بعد وإنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحسين القائم منها حاليا وتعزيزه وإقامة مناطق كاملة للسلم .

إن الأمم المتحدة هي المحفل الطبيعي لمناقشة مشاكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ومن الطبيعي أن تتحمل الدولتان العظميان مسؤوليات جساما في هذا الصدد لكن ليس هناك أدنى شك في أن نزع السلاح قضية متعددة الأطراف لأن إجراءات وتصرفات الدولتين العظميين لها أثر حتمي على بقية العالم .

وفي هذا السياق ، تولي أوروغواي أهمية قصوى لإعلان منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . وهذه خطوة أساسية أولى يجب أن تستكمل بوضع قانوني سليم لتلك المنطقة .

وفي نفس الوقت ، يتعين علينا الاضطلاع بتعزيز الإجراءات اللازمة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية والعمل على تنوعها . ويبين تاريخ العلاقات الدولية بجلاء ووضوح أن الحلول السياسية والقانونية للمشاكل الدولية هي وحدها التي تسفر عن نتائج عادلة ودائمة تحترمها كل الأطراف .

وفي السنوات القليلة الماضية تمت تسوية منازعات كثيرة ، أو هي في سبيلها إلى التسوية ، بالإجراءات السياسية أو الدبلوماسية ، وذلك بمشاركة الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية الأخرى . والصراعات التي تمت تسويتها أو يجري تسويتها بالمفاوضات القائمة على تطبيق الإجراءات السلمية هي من نوع الصراعات التي وجدت في الجنوب الافريقي ، وأفغانستان ، وأمريكا الوسطى ، وإيران - العراق ، وكمبوديا ، والصحراء الغربية .

وبالإضافة إلى الإجراءات السياسية والدبلوماسية ، تلعب الإجراءات القضائية دورا هاما جدا في تسوية المنازعات . وتمثل الزيادة في عدد الحالات التي قدمت إلى محكمة العدل الدولية اتجاها مشجعا للغاية . غير أنه من بين الدول الـ ١٥٩ التي تكوّن المجتمع الدولي لم يقبل السلطان القضائي الملزم لهذه المحكمة سوى ٤٦ دولة . وفي عقد القانون الدولي هذا تناشد أوروغواي كل الدول التي لم تلتزم حتى الآن بالحكم الاختياري المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي لهذه المحكمة أن تدرس إمكانية الالتزام به . إن الطلب الذي وجهته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٢ (د - ٢٩) لم يحقق النتيجة الإيجابية المنشودة . وترى أوروغواي أن من حقها أن توجه هذه المناشدة نظرا لأنها كانت أول بلد في العالم يقبل دون تحفظ السلطان القضائي الملزم أولا للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ، ثم لمحكمة العدل الدولية الحالية .

إن الصراعات السياسية والعسكرية الراهنة لا يمكن أن تعتم على حقيقة أنه حتى بدون هذه الصراعات تكتنف الوضع الدولي الراهن حالات تنطوي على التهديد . وثمة تهديدات عالمية لا تتصل بأية مسائل سياسية أو عسكرية ، وإنما جاءت نتيجة لاستمرار التخلف في مناطق شاسعة من العالم من ناحية ، ومن الناحية الأخرى بسبب التقدم التكنولوجي سريع الخطى الذي أدخل تغيرات ثورية في طريقة الحياة ، وأساليب الإنتاج ، وكانت له آثار مهلكة مثل نفاد الموارد الطبيعية ، وتردي البيئة وتهريب المخدرات ، والإرهاب .

ولا بد من تعاون جميع الدول لمواجهة هذه الاخطار الجديدة ذات الابعاد العالمية .

ومن أهم التحديات التي نواجهها مسألة البيئة . فقد زاد المجتمع الدولي من وعيه بهذه المسألة ، وهو على استعداد لأن يتصدى بقوة لمعالجة الاخطار الايكولوجية التي تهدد كوكبنا ، وتعلّق أوروغواي آمالا كبارا على المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، وهي ملتزمة بالاشتراك بشكل فعّال في أعمال لجنته التحضيرية وفي الاعمال الاخرى ذات الصلة التي تجري على الصعيد الدولي . ونحن على ثقة بأنه سيتم التوصل في مؤتمر عام ١٩٩٢ هذا إلى اتفاقات بشأن وضع الاستراتيجيات واتخاذ التدابير لوقف آثار التدهور البيئي وعكس مساره . وتعتقد أوروغواي أن هذه الاستراتيجيات ، التي يتعين تطبيقها بشكل فوري وبإرادة سياسية صلبة بما يتواءم مع شدة هذه المخاطر ، تقتضي مراعاة المعايير الاساسية التالية : أولا ، مبدأ عدم الفصل ما بين مسائل البيئة والتنمية ؛ ثانيا ، مبدأ المساواة في توزيع المسؤوليات والاعباء ، بمعنى أن النفقات اللازمة لحماية البيئة وإعادة التوازن الإيكولوجي يجب أن تتحملها كل دولة وفقا لمدى مسؤوليتها عن تدهور البيئة ووفقا لقدراتها المالية والتكنولوجية ؛ ثالثا ، مبدأ احترام السيادة الوطنية وفقا لمفهومها في القانون الدولي في هذا العالم المتسم بالتكافل والتضامن ؛ رابعا ، مبدأ التعاون ، الذي يتطلب أن تبذل البلدان الصناعية جهدا خاصا ، إذ أن عليها أن تقدم الموارد المالية والتكنولوجية غير المسببة للتلوث إلى البلدان النامية التي تفتقر إلى هذه الموارد التي لا غنى عنها إذا ما أرادت مواجهة مشاكل البيئة . وبدون تعاون البلدان الصناعية ، لن يتسنى للبلدان النامية أن تضطلع بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية البيئة مهما كانت قوة إرادتها لفعل ذلك .

ولا تزال مشكلتا الاتجار بالمخدرات والإرهاب ، المرتبطتان ارتباطا وثيقا ، تسببان خسائر مفجعة تصيب الارواح والممتلكات ، وتمثلان انتهاكا للحقوق الاساسية للإنسان ، وتؤديان إلى عرقلة المبادئ الاساسية للتعايش المتحضر وإلى تكوين مراكز

للاضطرابات التي تؤثر على الأمن الدولي . ومكافحة هاتين الآفتين تقتضي منا أن نستخدم كل الأشكال الممكنة للتعاون الدولي .

وفي الوقت الذي يوجد فيه شعور بقلق بالغ إزاء تزايد إساءة استعمال المخدرات واستفحال قوة المتجرين بها ، نجد أنه مما يبعث على التشجيع أن نرى تعاونا دوليا يتمثل في اتخاذ تدابير فعالة تقوم على موافقة البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد . وقد بدأت البلدان المنتجة حربا صريحة ضد الاتجار بالمخدرات حظيت بإعجابنا وتضامننا العميقين .

ولا يمكن فهم هاتين المشكلتين الخطيرتين أو إيجاد حل لهما خارج إطار المهمة الأعظم التي يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بها في هذا العقد الأخير من القرن الحالي ، ألا وهي تضييق الهوة الواسعة التي تقسم الأسرة البشرية الواحدة وتفصل عالم الغني عن عالم الندرة والتخلف .

ومما لا جدال فيه أن السلم الحقيقي لا يمكن إحلاله في عالم منقسم اقتصاديا . وقد اعترفت الجمعية العامة بالأولوية التي يتعين إيلاؤها لعملية إعادة تنشيط النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، بغية كفالة حق كل فرد في أن يعيش حياة متحررة من الجوع والفقر والجهل والمرض والخوف . ومن الطبيعي أن كل دولة مسؤولة عن إيجاد طريقها الخاص صوب تحقيق الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

وتدرك أوروغواي إدراكا تاما أن مسؤوليتها عن تنميتها تكمن أساسا في جهودها الخاصة . وبالرغم من العقبات التي تواجهها فإنها تتقيد بالتزاماتها الدولية ولا تتأخر فيها ، وتنفذ سياسات التكيف المؤلمة . وقد التزمت الحكومة الجديدة لرئيس الجمهورية لويس ألبرتولاكاي بمهمة إصلاح جهاز الدولة بغرض تخفيف الإجراءات البيروقراطية ، وتخفيض الإنفاق العام ، وتحسين كفاءة الخدمات التي تديرها الدولة ، والعمل في نفس الوقت على تنشيط الهياكل الإنتاجية ، وكما قال الرئيس لاكاي عندما تبوّأ مهام منصبه في ١ آذار/مارس إثر فوزه في الانتخابات التي كانت مثالا يقتدى للديمقراطية الأوروغوية الراسخة التقليدية والحديثة :

"يجب أن تكون الحكومة والدولة أول من يتغير حتى لا تصبحا عقبة أمام المجتمع وعبئا عليه . ويجب أن تقوم الحكومة والإدارة والدولة كل بدورها كوسيلة تؤدي إلى غاية ، وليس كغاية في حد ذاتها . وعلى كل منها أن تعدّل من سلطتها حتى لا تصبح أداة قمع ، وأن تصلح أبعادها حتى لا تكون عبئا ، وأن تعيد تحديد مهامها حتى لا تغزو مجال الفرد" .

إن أوروغواي تبذل جهودا لتحصل على وضع أفضل في الاقتصاد العالمي عن طريق مشاركتها في برامج جديدة لتكامل اقتصادي دون اقليمي . ولهذا فإنها تعمل مع حكومات الارجنتين وباراغواي والبرازيل وشيلي للتوصل الى تكامل كفء كبير معها يرمي الى فتح اسواقنا وتوسيع نطاقها وتحسين قدرتنا على التنافس .

إن الاطار السياسي للمنطقة لم يكن ملائما لهذا النوع من العمل أكثر مما هو الآن . فإضفاء الطابع الديمقراطي الكامل على شبه قارة أمريكا الجنوبية - وهو عملية غير عادية لم تلق التقدير بوضوح من الخارج بسبب عمليات مماثلة في مناطق أخرى - قد اكتمل بإقامة حكومات ذات عقول اصلاحية ونظرة حديثة دينمية للشؤون الدولية . ومبادرة بوش للعملية الامريكية تعد طريقا ايجابيا للتعاون بين الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية . وأوروغواي على استعداد لاتباع ذلك الطريق وهي على يقين بأنه يمكن إقامة مزيد من العلاقات المنصفة في نصف الكرة الغربي عن طريق الحوار الذي تقترحه المبادرة .

إلا أن جهود بلد واحد لن تثمر اذا ما ظل الاطار الاقتصادي العالمي غير موات . لقد اعترفت الجمعية العامة بأثر العوامل الخارجية على الجهود الانمائية لكل بلد على حدة عندما ذكرت أن المجتمع الدولي مسؤول عن دعم جهود البلدان النامية للتوصل الى حل لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بتهيئة مناخ دولي موات . ومما لا شك فيه أن أي مناخ اقتصادي لا يكون مواتيا اذا ما أعيقت مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية باستخدام الاعانات والقيود والحمائية ، بينما يواجه عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الافريقية ديونا أجنبية قاهرة ، وبينما الاستثمار الاجنبي يتراجع ، وتقلبات أسعار السلع وانخفاضها بطريقة غير عادية لم يسبق لهما مثيل . وربما كان أوضح دليل على التناقضات الموجودة على الساحة الدولية اليوم النقل الكبير للموارد من البلدان التي هي في أشد الحاجة الى رأس المال الى البلدان الصناعية . وهذه الحقيقة تخنق جميع امكانيات النمو .

مع هذا يمكن رؤية بعض علامات التشجيع في هذه الساحة القاتمة . فعلى سبيل المثال ، قبلت البلدان الدائنة مسؤولية مقتسمة واعترفت بأن الدين ليس مجرد مشكلة

مالية ، وإنما هو أيضا مشكلة سياسية . إن مشكلة الديون الخارجية تلقي بعبئها الثقيل على العديد من البلدان النامية . وأوروغواي ، رغم سدادها لالتزاماتها بنجاح ، ليست استثناء .

إن العالم يتطلب تغييرا في السلوك من جانب البلدان الصناعية ازاء النظام الاقتصادي الدولي السائد . إنها تمسك بمفتاح التجارة والتكنولوجيا والاستثمار ، وبالتالي فإنها في موقف يتيح لها تسهيل افساح مجال منصف للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي . إننا لا نطلب معروفا . فالبلدان النامية ليست مجموعة من الشحاذين ؛ ولا نطلب احسانا . ولكن ما نطلبه هو فتح الأسواق أمام منتجاتنا بأسعار منصفة كما نطلب التعاون التكنولوجي والاستثمار بشروط منصفة .

منذ أربع سنوات بدأ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة جولة أوروغواي لمواجهة المشاكل الحرجة التي تضر بالتجارة العالمية . وبعد ذلك بعامين ، صُدِّق على أهداف الجولة في مونتريال ، خلال التقييم نصف المرحلي .

لكن اجتماع لجنة المفاوضات التجارية - وهي أعلى هيئات الجولة والتي لي شرف رئاستها - والذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي ، لم يسفر عن نتائج مشجعة . إن الوضع الراهن للمفاوضات يتسم بتقدم بطيء وركود في المجالات الحساسة . واذا ظلت هذه الحالة دون تغيير ، سنذهب الى الاجتماع الختامي للجولة المقرر عقده في بروكسل في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل بنتائج جزئية غير كافية .

إن هذا يبدو غير مقبول من جانب البلدان النامية ؛ التي ذكرت أن البلدان الصناعية الرئيسية لم تسهل المفاوضات وذلك بمواصلة تشددها بشأن العديد من الموضوعات ، ومن بينها يود وفد بلادي أن يؤكد بشكل خاص على الوصول الى الأسواق والزراعة .

إن هذا القطاع هام للغاية بالنسبة لأوروغواي . و "فريق كيرن" - الذي نشارك في عضويته - أعرب بالفعل عن اقتناعه بأن الدورة لن تنجح ما لم يجر التوصل الى اتفاقات مرضية بشأن المسائل الزراعية . وهذا هو موقف أوروغواي أيضا . فإذا لم تنجح المفاوضات الزراعية ، فإن الجولة بأسرها ستفشل . وليس أمامنا من خيار . يجب

أن تتفق نتائج الجولة مع اعلان "بونتا ديل استي" الذي انبثقت عنه والذي وُضعت أهدافها من خلاله .

يجب أن تكون هذه العملية واضحة وقائمة على توافق آراء متعدد الأطراف يتيح نظاما تجاريا أكثر انصافا . وستواصل أوروغواي العمل عل تحقيق هذه الأهداف في نهاية الأمر .

إن السلم يُبنى يوما بعد يوم . إنه مبني في أعماق قلوب الناس ليصبح حقيقة في حياة الأمم . فكيف يمكن بناؤه إذن دون النهوض بالانسان أولا ، وبحقوقه الاساسية ، وبكرامته وقيمه ؟ كيف يمكننا أن نتوقع أن نبني السلام اذا لم تحترم حقوق الانسان وحقوق الناس ؟ هنا تكمن أصول كل اضطراب وكل غياب للسلام . ولذلك فإن احترام حقوق الانسان والنهوض بها يمثلان أساس السلام الضروري .

وما دام مكان من العالم يفتقر إلى الاحترام الكامل لكرامة الرجال والنساء ، لحما ودما ، جسدا وروحا - أبطال العالم الرئيسيين وتاريخه - وما دام الفصل العنصري قائما ، وما دامت العنصرية قائمة بروحها الحقيقية ، ودون تضليل بتوسيع معناها سواء تاريخيا أو سياسيا ، وما دام الاضطهاد والتمييز مستمرين ، وما دامت الحقوق السياسية غير معترف بها وغير مطبقة ، وما دامت الانتخابات الحرة المباشرة لا تُجرى ، سيكون من غير الممكن النهوض بتنمية الانسان ، وستكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير متسقة .

أود أن أحيي العمل الذي يقوم به الأمين العام ، وهو مواطن لامع من أبناء أمريكا اللاتينية كان لي مؤخرا شرف التعاون معه كممثل خاص له بشأن مسألة الصحراء الغربية . إن عمله خلال العام الماضي - المعروض في تقريره اللامع الى الجمعية العامة - لا يزال يسهم بشكل ملحوظ في السلم والأمن الدوليين . ولقد حقق عمله نتائج ناجحة في بعض الحالات . وفي حالات أخرى مهد الطريق بتأكيد المبادئ والمعايير الواجبة التطبيق للتوصل الى تسوية عادلة سلمية للصراعات .

وقد عرّف الرئيس لاكايي عالم اليوم ، في خطابه الافتتاحي ، بالكلمات التالية :

"إن العالم الذي نواجهه اليوم عالم قلق ، عالم متغير ومتجدد . أما خصائصه الرئيسية وقوته الدافعة فتكمن في حرية الفرد واستقلال الامم ، وهما شرطان أساسيان في معادلة التاريخ الابدية" .

وهذا العالم المتغير يواجه الامم المتحدة بتحديات لها مغزى تاريخي عميق .

لقد عقدت الجمعية العامة دورة ناجحة في العام الماضي تحت رئاسة سفير نيجيريا ، السيد يوسف غاربا الذي يسعدني الآن أن أهنئه على أدائه لمهمته . وهذا العام يتعين علينا أن نتخذ قرارات بشأن مواضيع كثيرة لها نفس الدرجة من التعقيد والاهمية ، في وقت يحمل في طياته تحديات خطيرة تتطلب منا حلولا فورية . وحقيقة أننا انتخبناكم ، سيدي الرئيس ، لتديروا مداولاتنا ، تجعلنا نتوقع دورة ناجحة أخرى . فنحن نعرف قدراتكم الذهنية ودرايتكم التامة بالحالة الدولية . وانني لعلى يقين بأن هذه المناقب ، بالاضافة الى احساسكم بالعدالة ومهاراتكم التوفيقية ، ستمكنكم من توجيه أعمالنا نحو نتيجة ناجحة .

باسم حكومتي أهنئكم وأتمنى لكم كل نجاح* .

السيد الفيلالي (المغرب) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن أتوجه اليكم ، باسم وفد المملكة المغربية ، بالتهنئة الخالصة على انتخابكم الاجماعي لرئاسة جمعيتنا العامة في هذه الدورة الخامسة والاربعين . وانني لعلى يقين بأن ما تتحلون به من حنكة ومقدرة ، وما لكم من مراس سياسي طويل ودراية بالقضايا الدولية ، لكفيل بأن يقود مداولاتنا الى النجاح ، ويتوج أعمال جمعيتنا بخير النتائج .

ويطيب لي كذلك أن أؤكد لكم استعداد وفد المغرب للتعاون التام معكم لتسهيل أعمالكم ، وانجاح مسعاكم ، سيما وأن بلدينا يندرجان في روابط من الصداقة والتعاون

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فورتييه ، كندا .

على المستوى الثنائي ، وتجمعهما وجهات نظر متطابقة في إطار حركة عدم الانحياز ، ولقاءات دول حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولا يسعدني ، في مستهل كلمتي ، إلا أن أنوه بسلفكم وبحسن ادارته لأشغال الدورة الغارطة ، وأن أعرب للأمين العام لمنظمتنا عن بالغ تقديرنا للجهد الدؤوب الذي يبذله لحل ما يواجه عالمنا من مشاكل ، ولمبادراته المتواصلة لتعزيز فرص الحوار البنّاء بين الدول ، لما فيه صالح الأمن والسلام الدوليين ، ونصرة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وان من دواعي سرورنا الخاص أن نرحب بوجود وفد جمهورية اليمن الشقيقة ، بعد الوحدة المباركة التي جمعت بين شطريها . كما نرحب بانضمام دولة ناميبيا الفتية الى حظيرة منظمتنا بعد مخاض كفاح طويل . ونهنئ وفد لختنشتاين على انضمامه الى صفوفنا .

تنعقد هذه الدورة الخامسة والاربعون في ظل ظروف دولية غير عادية ، وفي بداية عهد تاريخي جديد في العلاقات الدولية . فهي الدورة الاولى التي تُعقد بعد أن انتهت الحرب الباردة ووضعت أوزارها ، وبعد أن بدأ ينحسر عن العالم خطر الدمار النووي الذي كانت تذكيه تناقضات عقائدية قسمت العالم الى معسكرين متناحرين .

اننا نعيش الآن وضعا دوليا جديدا قلب مفاهيم التعامل الدولي التي سادت سنين طوالا من سنوات القرن العشرين . وهو وضع لم يكن يتصوره أحد ، ولم يكن في حسبان الناس قبل عام واحد . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا العميق وابتهاجنا لظهور تباشير عهد وئام جديد ، يبعد عن أبناء البشرية هاجس الدمار الشامل ، وينهي الصراع المرير بين الشرق والغرب ، مع كل مضاعفاته السلبية على العلاقات الدولية ، ويفتح صفحة جديدة من صفحات تاريخ هذا العالم .

ولكن يحق لنا الآن ، رغم كل ذلك أن نتساءل : هل ما تحقق من نتائج ايجابية على درب الانفراج الدولي بين الشرق والغرب يعني نهاية المشاكل التي تعاني منها الأغلبية الساحقة لسكان المعمورة ؟ وهل سيستفيد العالم النامي من هذه التطورات استفادة ملموسة ؟ أم أنه سيبقى يعيش على هامش العلاقات الدولية ؟

اننا ونحن نطرح هذه التساؤلات ينتابنا كثير من المخاوف حين نرى أن العقلية التي تمارس بها العلاقات الدولية ، وخصوصا الاقتصادية منها ، لم يطرأ عليها تغيير جذري ، كما أن أساليب حل المشاكل بقيت على ما كانت عليه .

ورغم ذلك ، فإننا - بدافع روح التفاؤل التي تحدونا - نأمل في أن يتسنى في وقت قريب التوجه نحو تعاون اقتصادي وتنسيق حقيقي بين جميع الدول شمالها وجنوبها ، في إطار حوار جديد بين الشمال والجنوب ، تعطى له أولوية خاصة باعتبار أنه أمر بالغ الحيوية ، يتطلع اليه بكل أمل مئات الملايين من أبناء البشرية ، لنتجنب بذلك تفاقم أزمات التخلف المزمنة ومضاعفاتها الخطيرة .

وعلى صعيد آخر ، فقد لاحظنا منذ قرابة عام بروز دور الامم المتحدة السياسي وتناميه بشكل ملحوظ على صعيد العلاقات الدولية . بل بدا هذا الدور وكأنه يتجه نحو ما قصده واضعو ميثاق الامم المتحدة في مؤتمر سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ . واننا ، إذ نعبر عن الارتياح لهذا التطور الايجابي ، نرى أن نظام الامم المتحدة ، بعد قرابة نصف قرن من وضعه ، بات يحتاج الى اعادة نظر عميقة .

فالعالم الذي وضع ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ بدوله وشعوبه واقتصاده ومعتقداته ومصالحه وأولوياته ليس هو عالم اليوم الذي نعيشه . فقد زاد عدد الدول الاعضاء من خمسين دولة الى ١٥٩ ، واتسعت رقعة تمثيلهم من حيز ضيق لتشمل كل أطراف المعمورة تقريبا .

ونجمت عن كل ذلك أوضاع جديدة وتغيرات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية وأصبح من الواجب على منظمتنا أن تتماشى معها ، لتواكب ركب الزمن ، ولتصبح منظمة ذات فعالية حقيقية .

ويتطلب هذا ادخال اصلاحات شاملة على منظمة الامم المتحدة تشمل مناهجها وهياكلها ووسائل عملها .

ومن منا من لا يعلم أن معظم قرارات الامم المتحدة تبقى مهملة لا يأبه بها أحد ، وأن الدورات العادية والخاصة لا تتمخض إلّا عن وثائق منمقة دون مضمون عملي حقيقي . ومن شأن ذلك أن ينال من مصداقية منظمتنا وجدوانا ويؤدي الى تفاقم الازمات المزمنة في كثير من مناطق العالم .

وعلينا ازاء ذلك كله واجب معالجة هذا الوضع بشكل جدي وحاسم لتصبح منظمة الامم المتحدة الضمير الحي للعالم .

ومما زاد في اضعاف مركز منظمة الامم المتحدة أن مراكز اتخاذ القرارات الكبرى والحاسمة التي تؤثر في حياة سكان العالم تأثيرا كبيرا على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجماعية قد تُركت خارج نطاق الامم المتحدة . وهذا تناقض صارخ يحدو بنا الى تداركه عن طريق التفكير بانشاء نظام جديد يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لسكان العالم دون تفضيل أو تمييز .

لقد تطلعنا كلنا عبر السنين الى تحسين وضع الدول النامية والنهوض باقتصادها والرفع من أحوالها المعيشية والاجتماعية . وإنه لمما يؤسف له أن نرى الدول النامية تزداد فقرا على فقر . وكيف لا وقد أضيفت في المدة الاخيرة إحدى عشرة دولة جديدة الى عدد الدول الاقل نموا في العالم . ان مرد ذلك هو البيئة الاقتصادية المجحفة بحقوق العالم النامي .

انه في الوقت الذي تشهد فيه اوروبا تغييرات جذرية لصالح شعوبها وتزداد بقية الشعوب المتقدمة ازدهارا ورفاهية ، نرى أن الدول النامية تسير في اتجاه تخلف اقتصادي واضح . فعلى الرغم من الدورة الخاصة التي عقدتها جمعيتنا لانقاذ الوضع الاقتصادي المتردي في افريقيا مثلا ، نجد أن هذه القارة الفتية تزداد انغماسا في مشاكلها الاقتصادية ، وتنوء تحت أعباء ثقيلة من الفقر والمديونية .

والمغرب الذي آمن دائما بفضيلة الحوار البنّاء ، والذي تطبع سياسته الخارجية روح التفاؤل ، ليحدوه أمل في أن تستجيب الدول الغنية للمطالب المشروعة للدول النامية ، مستلهمة روح الانفراج الدولي وآثاره الايجابية على اقتصادها .

في خضم المشاكل التي يعشيها العالم ويلتمس لها الحلول الملائمة ، ارتأت دول المغرب العربي أن خير سبيل لمواجهة تحديات العصر هو العمل بأسلوب جماعي عن طريق اقامة اتحاد يجمع بينها .

وتعطي المملكة المغربية لهذا العمل المغاربي المشترك أسبقية خاصة ، لتشييد صرح مغاربي متين يقوم على أسس قوية من التعاون والتنسيق الايجابي المخلص في شتى الميادين .

ولسنا في حاجة الى التذكير بأن العلاقات الوشيقة التي تربط بين دول المغرب العربي ليست وليدة اليوم . فهي علاقات قديمة تضرب بجذورها عبر قرون طويلة من الماضي الواحد ، حيث جمعت بين أبناء المغرب العربي عوامل اللغة والدين والتاريخ والمصير المشترك .

وقد تأكدت هذه الوحدة مؤخرا عبر الكفاح المسلح المشترك الذي خاضته دول المغرب العربي للانعتاق من سطوة الاستعمار ، ذلك الكفاح الذي كانت واجهته السياسية تقوم على أساس بناء مغرب عربي موحد .

واذا كانت تلك العوامل تعتبر روافد تصب في مجرى الوحدة المغاربية ، فإن عصر التجمعات الكبرى الذي نعيشه اليوم أضحى يحتم على الدول المتقاربة ، كدول المغرب العربي ، أن تقيم بينها اندماجا وتنسيقا يعينها على مواجهة تحديات العصر .

وقد كان انشاء اتحاد المغرب العربي ، الذي أرسيت أسسه القانونية وهياكله العاملة في معاهدة مراكش التأسيسية عام ١٩٨٩ ، ضرورة تلبي مصالح شعوب المنطقة في تعاملها الداخلي والدولي ، وفي صلاتها مع جيرانها دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، التي تربطها بمنطقة المغرب العربي علاقات تاريخية واقتصادية وثيقة ومصالح مشتركة هامة .

ولنا اليقين في أن الانجازات العديدة الهامة التي تم تحقيقها على درب هذا الاتحاد ستتضاعف وتتعزز بفضل اقتناع أبناء المغرب العربي بأن تقدمهم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية رهين بهذا الاتحاد ، وبأن رفعتهم وازدهارهم لا يمر إلا عبر عملهم الجماعي المشترك .

ولا يخامرنا أدنى شك في أن نتيجة ذلك ستنعكس ايجابا على روابط الاخوة والتآزر بين دول المغرب العربي ، لما فيه صالح شعوبها وصالح الأمن والسلام الجهوي والدولي .

يرتبط المغرب كذلك ارتباطا وثيقا بباقي أجزاء العالم العربي الذي تشده اليه أواصر قوية من أواصر الدين والدم والقربى والتاريخ والمصير المشترك . ومن هذا المنطلق فإنه ، وهو يتأثر بشكل مباشر بكل ما يحدث في العالم العربي من أحداث ، يحاول دائما أن يساهم بدوره في صياغة المصير العربي المشترك .

ولا غرو إذن أن يخصص المغرب قسطا وافرا من اهتمامه للقضايا العربية وقد تجلى ذلك في انعقاد العديد من اجتماعات القمة العربية وغيرها على أرضه .

ويعيش العالم العربي اليوم أزمة من أخطر الأزمات التي عاشها في تاريخه المعاصر نتيجة لاجتياح القوات العسكرية العراقية لأراضي دولة الكويت الشقيقة ، وما نجم عن ذلك من تطورات .

لقد عاشت منطقة الخليج العربي منذ أوائل الثمانينات وضعا من الاضطراب من جراء اندلاع الحرب العراقية - الايرانية وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على الوضع الأمني في الخليج . وتنفس العالم الصعداء عندما وضعت تلك الحرب أوزارها يوم ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨ (١٩٨٧) . وبدأ العالم العربي يتطلع بتفاؤل الى عودة الأمن والطمأنينة الى المنطقة ، والى مستقبل مشرق للعلاقات العربية .

وقد ساهم المغرب بدوره العربي الكامل في هذه الفترة منطلقا من سياسته العربية التي تقوم على اعطاء الأسبقية للمبادئ على المصالح ، ومن رغبته الصادقة في خلق تعاون عربي حقيقي عبر تضامن عربي فعّال ، بعيدا عن أية طموحات سياسية أو اقتصادية أو غيرها . وقد لخص ملك المغرب الراحل ، جلالة المغفور له محمد الخامس أساس سياسة المغرب العربية ومرتكزها في كلمة موجزة بليغة لدى زيارته للبنان عام ١٩٦٠ حين قال مخاطبا دول الشرق العربي : "ان قربنا في بعدنا" .

وما أن عاد الهدوء والسلام الى منطقة الخليج ، حتى عادت الأحوال فيه الى الاضطراب ، حين عكر صفو العلاقات فيها خلاف جانبي نشب بين العراق والكويت سرعان ما انكبت الجامعة العربية والوساطات العربية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) على حصره وتطويقه . وقد تم بالفعل حل جزء من هذا الخلاف في جنيف في إطار منظمة الأوبك وتجند العمل العربي لحل ما تبقى من خلاف حيث عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ اجتماع ضم الطرفين أسفر عن اتفاق لاستئناف الحوار في وقت لاحق .

وقد فوجئ العالم العربي والمجتمع الدولي بما وقع صبيحة يوم ٢ آب/أغسطس من اجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت ، وبما تبعه إثر ذلك من اعلان الأخوة في العراق ضم دولة الكويت للأراضي العراقية .

والمغرب الذي كانت تربطه ، ولا تزال ، علاقات أخوية وطيدة ، مع الشقيقتين العراق والكويت والذي تعامل معهما تعاملا قائما على الاحترام المتبادل ، ليعرب عن أسفه لما حدث . فالكويت دولة ذات سيادة ، عضو في الجامعة العربية ، وفي منظمة الامم المتحدة ، ولا يمكن لنا قبول هذا الامر الواقع المخالف للشرعية الدولية ، خصوصا وأن الاخوة في العراق لم يلجأوا الى وسائل الحل المعروفة لحل خلافهم مع الكويت ، سواء في إطار ميثاق جامعة الدول العربية ، أو عبر التحكيم العربي أو الوساطات العربية وغيرها .

وقد أدى هذا العمل الى خلق أزمة خطيرة ليس لخطورتها مثيل في الذاكرة المعاصرة ، جعل دول المنطقة ينتابها خوف حقيقي على مستقبلها ، ودفع بها الى اتخاذ اجراءات استثنائية ، واللجوء الى طلب المساعدات العربية والاجنبية في إطار سيادتها . ودخل العالم العربي من جراء كل ذلك في مأزق حرج ، وأصبحت المشكلة دولية وتدفقت الاساطيل والجيوش الاجنبية على المنطقة .

ان حرص المغرب ورغبته في الوصول الى وفاق بين الاخوة رغبة صادقة وجادة . ومازلنا نعتقد أن الحلول العربية هي الطريق السليم للتغلب على هذه الازمة ، حيث تمكنت الحكمة العربية في الماضي من حل الازمات الكبرى التي شهدها العالم العربي . وفي هذا الإطار عقدت في مدينة الرباط يوم ١٩ أيلول/سبتمبر المنصرم قمة عربية مصغرة ضمت جلالة ملك الاردن وجلالة ملك المغرب وفخامة رئيس جمهورية الجزائر للبحث عن حل للأزمة . كانت هذه محاولة عربية أخرى في هذا السياق . ويود المغرب أن يؤكد استمرار استعداده للمساهمة الفعّالة في أي جهد يرمي الى ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة .

ويمكننا اذا صفت النية وتوفرت الارادة السياسية أن نوقف هذا الانزلاق الخطير نحو الحرب ، عن طريق حل يقوم على انسحاب العراق من الاراضي الكويتية ، واحترام الشرعية الدولية وعودة حكومة الكويت الشرعية وأخذ المصالح الحيوية للطرفين بعين الاعتبار . ويمكن في هذا الإطار بحث جميع المطالب المشروعة .

ولا ينبغي من جانب آخر أن نغفل ما لهذه الازمة من علاقة بالاوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الاوسط ، والاضطراب الدائم الذي تعيشه منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية . فقد كانت المنطقة بؤرة للصراع العسكري والسياسي ، وساحة تتدفق عليها أحدث الاسلحة من الغرب والشرق في غمار النزاع العربي - الاسرائيلي . وقد يكون هذا الظرف مناسب للتفكير في حلول لكل مشاكل الشرق الاوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، التي يشكل عدم حلها بسرعة وانصاف مجموعة قنابل مؤقتة يهدد تفجيرها السلم العالمي باستمرار .

لقد مضى على الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة ما يزيد على ثلاثة وعشرين عاما ، عجزت خلالها المجموعة الدولية والامم المتحدة عن تطبيق القرارات التي اتخذتها لانهاء هذا الاحتلال نتيجة للتعنت الاسرائيلي المتواصل .

وفي هذا الصدد ، عمل المغرب جاهدا عبر السنين للمساهمة في ايجاد حل لمشكل الشرق الاوسط . فعلى أرضه تم الاجتماع التاريخي للقمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ والذي تمخض عن مخطط عربي عملي لحل المشكل كان مشار التقدير والتنويه .

وتعزز التوجه نحو الحل المنشود إثر القرار التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني المتخذ في الجزائر عام ١٩٨٨ ، والالتزامات التي عبر عنها رئيس دولة فلسطين في اجتماع جنيف الذي تم في كانون الاول/ديسمبر من نفس العام .

أما مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في مدينة الدار البيضاء في السنة الماضية ، فقد أكد تشبث الدول العربية بالحل السلمي على أساس المشروعية الدولية . ونادى كذلك بضرورة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط ، تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي . وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بغية ايجاد حل للمشكل يقوم على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكل قرارات الامم المتحدة المتخذة في هذا الموضوع .

ولكن المسيرة نحو الحل لم تتقدم خطوة واحدة بسبب انعدام الارادة الاسرائيلية للتحرك في هذا الاتجاه ، ورفض اسرائيل مبدأ المؤتمر الدولي ، وانكارها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . بل قد زاد الأمر تعقيدا حينما بدأت هجرة عشرات الالاف من اليهود السوفيات الى الاراضي الفلسطينية وباقي الاراضي العربية المحتلة حيث من المنتظر أن يبلغ عددهم قريبا مليون شخص .

وان المرء ليتساءل أين سيسكن كل هؤلاء ، وهل تتجه نية اسرائيل لتوطينهم في الاراضي المحتلة على حساب سكانها الشرعيين ، وخلق أمر واقع جديد على الارض تنتفي معه امكانات الحلول المقترحة ؟

ان هذا الوضع الجديد اذا ما استمر سيؤدي الى خلق أزمة كبرى جديدة في منطقة الشرق الاوسط لم تشهد لها المنطقة مثيلا في الماضي بالنظر لفداحة عواقبها .

ولا غرو إذن أن تستمر انتفاضة الشعب الفلسطيني التي قاربت أن تختم عامها الثالث ، والتي تعبر عن تصميم شعب فلسطين على انتزاع حقوقه الثابتة والمشروعة في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه ، أسوة بكل شعوب الارض التي حصلت في العقود الاخيرة من السنين على استقلالها وسيادتها .

أما لبنان الشقيق ، فإنه قد أضحى - نتيجة لمضاعفات أزمة الشرق الاوسط - مسرحا داميا للتمزق السياسي والطائفي قلما شهد العالم له نظيرا ، بعد أن كان مهدا للتآخي والتعايش بين جميع الطوائف والاديان والمعتقدات .

ويسعد المغرب ، بصفته رئيسا مناوبا للجنة الثلاثية ، أن يرى اتفاق الطائف قد أصبح موضع التطبيق . ولا أدل على فعالية هذا التنفيذ وشموليته وعلى الخطى التي تترتب عنه من أجل استتباب الامن والسلام الاهلي والوفاق الوطني في البلد الشقيق الجريح من القرارات التي اتخذها مؤخرا البرلمان اللبناني والتي تهدف الى اصلاح هياكل الدولة .

ينتمي المغرب كذلك الى القارة الافريقية التي يولي لشؤونها اهتماما كبيرا ، ويساهم في صنع مصيرها وتوجيه مسارها . وقد شهدت هذه القارة خلال الدورة الاخيرة

تطورات سياسية ايجابية هامة ، كان على رأسها استقلال ناميبيا في شهر آذار/مارس الماضي . وقد رحبت بلادي في حينه بهذه الخطوة ، وتمنت للشعب الناميبي الشقيق التقدم والسعادة في ظل سيادته الوطنية المسترجعة .

ورحب المغرب كذلك بالتطورات الاخيرة في دولة جنوب افريقيا الرامية الى اقرار نظام جديد هناك تنمحي معه جميع آثار الميز العنصري . وقد دشنت هذه التطورات باطلاق سراح المناضل الكبير نلسون مانديلا ورفع الحظر على حزب المؤتمر الوطني الافريقي والاحزاب السياسية الاخرى ، والحد من مدى قوانين الطوارئ . وفي هذا الصدد فإن المغرب يشجع حكومة الرئيس دي كليرك على المضي قدما في سياسة الحوار والاصلاح شريطة أن تؤدي الى محو كل آثار نظام الابارتيد في جنوب افريقيا .

لقد كان المغرب على الدوام أشد الدول ايمانا بفضيلة الحوار وضرورة البحث عن حلول للمشاكل بالوسائل السلمية . ولهذا كان المغرب أرضا للقاءات التي تهدف الى تغليب حكمة التخاطب والتفاهم بين الاطراف المتنازعة . وفي هذا السياق فإنه لا يسع المغرب إلا أن يعبر عن عميق ارتياحه لقرار الشقيقتين ليبيا وتشاد بعرض نزاعهما الترابي على محكمة العدل الدولية وذلك أثر اجتماعهما على مستوى القمة في الرباط مؤخرا ، وهو في نظرنا قرار حكيم طالما دعا اليه المغرب وعمل على اقناع الطرفين به .

ونأمل كذلك أن يسود الوئام والانسجام والمصالحة في القطر الانغولي الشقيق . وقد قام المغرب بجهود في هذا الميدان باتفاق الاطراف المعنية ، وسيواصل عمله في هذا الاتجاه آملا أن تتمكن الاطراف من التوصل الى حلول تضمن للشعب الانغولي وحدة الكلمة والتقدم والازدهار ، وهذا ما يحبذه المغرب ويسعى لتحقيقه .

أما الخلاف الموريتاني السنغالي فهو خلاف مؤلم مس المملكة المغربية في الصميم . فأطراف النزاع فيه أخوة وأصدقاء تربطهم بالمغرب أوثق العلاقات القائمة على أسس من التاريخ المشترك أو من وشائج الدين والدم والقربى .

وقد هب المغرب منذ أول يوم من نشوب هذا الخلاف ليخفف من وطأته على مواطني البلدين باقامة جسر جوي بين العاصمتين نواكشوط وداكار لإجلاء المتضررين . كما كان

أول الدول التي بادرت لحصر نطاقه والاسهام في ايجاد حل عادل وسريع له ، حيث تـــرأس وفدا من اتحاد المغرب العربي حاول احتواء هذا النزاع واصلاح ذات البين .

ورغم تعثر محاولات الحل فإن المغرب ، الذي يرجح مبادئ الحوار والوفـــاق ، مستعد للقيام بدور آخر جديد على طريق المصالحة وارجاع الصفاء الى علاقات هذيـــن البلدين الشقيقين .

يرحب المغرب بالتطورات الايجابية التي طرأت مؤخرا على الساحة الآسيوية خصوصا في أفغانستان بانسحاب القوات السوفياتية من أراضيه ، وفي كوريا ببداية الحـــوار المجدي بين شمالها وجنوبها ، وفي كمبوديا بتوصل مجلس الامن الى صيغة اتفاق لحـــل المشكل الكمبودي .

كما يرحب المغرب بعودة الوئام الى حظيرة دول امريكا اللاتينية ، ويخـــص بالذكر دول أمريكا الوسطى حيث يعتبر المغرب أقرب الدول العربية الى أمريكـــا اللاتينية وتربطه بها علاقات تاريخية وحضارية . وإنه ليسعده أن يراها وقد عـــادت لتسير على طريق الوفاق والتقدم ، وأن يعلن عن رغبته في توسيع نطاق التعاون معهـــا وزيادة الاتصالات الحالية مع بلدانها وحكوماتها .

ان المغرب ، وهو أقرب دول العالم العربي والافريقي للقارة الاوروبية ، قـــد أملى عليه هذا الواقع الجغرافي دائما ضرورة متابعة ما يجري داخل القارة الاوروبيـــة بكثير من الاهتمام لارتباط كثير من مصالحه الاساسية بها .

ومن هنا فقد تتبع المغرب ببالغ الانتباه ما طرأ على الساحة الاوروبية مؤخـــرا من تغييرات جذرية على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غيرت مجرى تاريخ هـــذه القارة . وهو يرحب في هذا الخصوص بوحدة الالمانيتين ، وبسلوك معظم دول شرقي أوروبـــا نهجا جديدا يقوم على أسس الديمقراطية التعددية والحرية الاقتصادية .

وقد بادر المغرب الى الاعراب عن ارتياحه لهذه التطورات . بل أبى إلا أن يساهم في ترسيخ جذورها عن طريق مساهمته في صندوق البنك الاوروبي لإعادة البناء والتنمية المخصص لإعادة تنمية اقتصاد هذه الدول .

وتتبع المغرب بكثير من الاهتمام ما طرأ من تطورات داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية ترمي الى إنشاء السوق الموحدة توطئة لخلق اتحاد سياسي . وغني عن الذكر أن الروابط العديدة التي تجمع المغرب بهذه الدول - وهي روابط هامة وتاريخية - تجعله مرهف الحساسية لهذه التطورات التي تهدف صالح شعوب دول المجموعة الاوروبية وزيادة رفاهيتها وازدهارها وتطورها .

ومن الطبيعي أن ينجم عن ذلك وضع تكون فيه الساحة الاوروبية ، والجزء الشمالي من حوض البحر المتوسط أكثر أمنا واستقرارا وتقدما . ويتمنى المغرب ، وهو يحرص على تعزيز روابط الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع جاراته الاوروبية ، أن يعم هذا الازدهار والامن والتقدم مجموعة الساحة المتوسطية بشمالها وجنوبها .

إن من بين المواضيع المطروحة على الدورة الحالية موضوع اصطلح على تسميته بقضية الصحراء الغربية . ولهذا الموضوع - كما هو معروف - ارتباط بالمصالح الاساسية والمصيرية للمملكة المغربية . ورغم هذا الاعتبار فإن المغرب قد استجاب للجهود والنوايا الطيبة التي رمت الى إيجاد حل لهذا النزاع ضمن إطار منظمة الامم المتحدة .

وحين قام الامين العام للامم المتحدة بمساعيه الحميدة ، بغية الوصول الى حل للمشكل القائم ، وقدم مقترحات بهذا الشأن في آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ نالت موافقة الغرب المبدئية ، رحب المغرب بهذه المبادرة وتواصل حواره مع الامين العام في هذا الامر .

وقد زار الامين العام المغرب إثر ذلك زيارات عديدة ، أجرى خلالها مذاكرة بناءة وإيجابية ساعدته على المضي قدما في مساعيه . إذ لم يال المغرب جهدا في تسهيل مهمته وفي التعاون المخلص معه لتيسير الوصول الى حل نهائي للمشكل في أقرب وقت .

وحدث في المدة الاخيرة تطور جديد في هذا الشأن حين تقدم الامين العام باقتراحات عملية للحل . وقد وجه جلالة الملك الحسن الثاني بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ رسالة الى الامين العام يفصح فيها عن رأي المغرب في هذه الاقتراحات .

وإن المغرب ليتطلع الى المستقبل بكثير من الامل والتفاؤل ، تحدوه نفس الروح التي واكبته في الماضي لتهيئة أفضل الظروف للوصول الى الحل المنشود . ويود وفد المملكة المغربية أن يؤكد في هذا المقام حرص المغرب على مواصلة الحوار البناء مع الامين العام ، واستعداده للاستمرار في التعاون الصادق معه .

لقد ألمّت بالناس طوال سنوات القرن العشرين أحداث جسام ، أثرت على مجرى الحياة على الارض سلبا وإيجابا . ويمكن أن نقول منذ الآن إن القرن العشرين قد انتهى بشرّه وخيره ، وأن تفكير الانسان قد بدأ يتطلع الى القرن الواحد والعشرين بكثير من الامل . وأنه لمن حسن الطالع أن نرى الجميع يتحفز لاستقبال القرن الجديد بروح إيجابية يطبعها التفاؤل لمواجهة التحديات الاساسية التي لا بد من تذليلها إذا ما نحن أردنا البدء في السير على الطريق المؤدي الى سعادة أبناء البشرية . وأهم هذه التحديات في نظرنا هو القضاء على التخلف في العالم النامي ، والنهوض بالتنمية الانسانية ، وإنقاذ المجتمعات البشرية الحديثة مما تعاني منه من أمراض وأزمات نفسية وثقافية وخُلقية .

وإن الامل ليحدونا بأن نكون على مستوى هذه التحديات حتى نخلق عالما جديرا بالانسان ، وحتى نترك للأجيال الصاعدة تركة اجتماعية وخُلقية وحضارية تتواكب مع ما حققناه خلال هذا القرن من فتوحات علمية وتكنولوجية باهرة ، لم يكن لها نظير في تاريخ البشرية في الماضي .

السيد سي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يهنئ وفد السنغال الرئيس تهنئة قلبية بمناسبة انتخابه لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وهذا الاختيار الحكيم ، فضلا عن كونه إشادة ببلده لالتزامه بالسلم والعدالة ، قصد به الاستفادة من خبرته الطويلة في الشؤون الدولية وخصاله

الفكرية والانسانية والاخلاقية . ففي هذه الدورة من المؤكد أننا سنتصدى لبعض التحديات الكبيرة ، بيد أننا مقتنعون أن عملنا بقيادته سيتوج بالنجاح . ويمكنه أن يثق بأن وفد السنغال سيكون ، بكل ما أوتي من جهود متواضعة ، تحت تصرفه لمساعدته لدى اضطلاعه بمهمته الصعبة .

ولسلفه نابه الذكر ، اللواء يوسف غاربا ، وزير الدولة في نيجيريا ، أود أن أؤكد من جديد ارتياح وفدي للاسلوب الماهر الفعال الذي أدار به أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والاربعين ودوراتها الاستثنائية السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة . وهو بهذا قد شرف افريقيا كلها . وأعبر له من جديد عن تهاني وفدنا الحارة الصادقة .

يسرني كذلك أن أحيي الجهود الدؤوبة للامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، من أجل تشجيع السلم والامن في كل مكان واعطاء الامم المتحدة صورة أقوى ، صورة منظمة تتمتع بالمزيد من القوة والمصداقية لكونها قادرة على أن تقول ما هو عدل وتدافع عن استقلال أعضائها وسيادتهم .

أود كذلك أن أنوه وأرحب بتزايد عالمية منظمتنا . إن وجود ناميبيا ولختنشتاين في هذه الجمعية العامة ، الامر الذي نرحب به بفرح وزهو ، يعد تعبيرا رائعا عن هذه العالمية .

إن ناميبيا المستقلة اليوم بحاجة الى دعم متواصل من المجتمع الدولي لحل جملة مشاكل منها تلك المتصلة بإعادة بناء اقتصادها واستعادة وحدة أراضيها . والسنغال أعطتها هذا الدعم ، وليس لدينا شك في أن الامم المتحدة ، التي اضطلعت بدور حاسم في عملية استقلال هذا البلد ، ولاسيما عن طريق مجلس ناميبيا ، ستعطيها كل الدعم المطلوب .

وأود أخيرا أن أرحب بيننا باليمن الموحد من جديد ، وأن أعرب مرة أخرى عن أصدق تمنياتنا للشعب اليمني بالاستقرار والازدهار .

ويوم أمس ، ٣ تشرين الأول/اكتوبر ، قلبت صفحة حاسمة في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية . وأشير بذلك الى إعادة توحيد المانيا توحيدا سلميا . إن هذا الحدث التاريخي ، وهو رمز النجاح والدينامية ، يبشر بفجر عصر جديد حيث يسود التعاون والتفاهم محل المجابهات القديمة على كوكبنا .

وهكذا ، فإن الجهود المشتركة التي لم يسبق لها مثيل ، والتي حلت محل الخصومة العنيدة بين الدولتين العظميين ، تبشر بقدوم نظام سياسي جديد . ورياح الحرية التي بدأت تهب على أوروبا الشرقية أثناء دورتنا الاخيرة ازدادت شدة واتسعت رقعه الآن . وفي الوقت نفسه ، انفتحت الابواب لحسم عدد كبير من الصراعات الاقليمية ، وانفتحت جزئيا لتسوية صراعات أخرى .

واليوم لدينا سبب يجعلنا نأمل أكثر من أي وقت مضى أننا سنرى ولادة نظام عالمي جديد ، توضع فيه حلول للصراعات عن طريق الدبلوماسية المتعددة الاطراف لخدمة أمننا المشترك .

بيد أن هذا مجرد أمل وليس حقيقة . لأن العالم الذي يسوده السلم والتضامن والعدالة غير موجود بعد . ويمكن القول إن الشك يغلب تفكيرنا بسبب انبعاث مشاكل التعصب القومي في مكان ، واستمرار الصراعات القديمة التي استعصت على الحل في مكان آخر ، وقيام حروب أهلية وتهديدات بنشوب صراعات إقليمية في أماكن أخرى . والسلم العالمي والامن الجماعي مازالا هدفين يستلزمان مزيدا من الجهود لتحقيقهما .

والاحداث الجارية في منطقة الخليج ذكّرتنا بذلك مؤخرا وبصورة مأساوية . فهناك قام بلد هو العراق بغزو بلد آخر هو الكويت وقرر أن يضمها كلية ، متحديا القانون الدولي ومنتهكا أحكام ميثاق الامم المتحدة . والسنغال التي انتقدت هذا التصرف غير المقبول وأدانته ، تتصرف وفق قرارات مجلس الامن جميعها ، ونكرر هنا التزامها الثابت بتأييد أي تدابير تتخذ في إطار الامم المتحدة لإنهاء العدوان على سيادة الكويت واستقلالها ، وهي الدولة التي ترتبط السنغال معها بروابط متينة ووثيقة من الصداقة والتعاون .

إن إنهاء هذا العدوان يعني في الوقت نفسه ضمان انسحاب القوات العراقية غير المشروط من الكويت المحتلة ، وإعادة الحكومة الشرعية لهذا البلد بقيادة صاحب السمو الامير الشيخ أحمد الجابر الصباح ، وإطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب فورا .

وباسم الحق في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة لجميع الدول الاعضاء ، يحق للمملكة العربية السعودية أن تطلب من المجتمع الدولي المساعدة للدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية . واستجابة لطلب هذا البلد الصديق الذي تقيم السنغال معه علاقات خاصة ، ومن أجل الانضمام الى مجموعة الدول لضمان احترام القانون ، قرر الرئيس عبده ضيوف إرسال فرقة عسكرية الى هذا البلد .

ومن دواعي الاطمئنان أن نرى أن هذه الازمة ربما تكون قد عززت من تصميم المجتمع الدولي على توطيد وتقوية النتائج الهشة التي تحققت خلال الشهور الماضية ، والتي تخص على وجه التحديد مجالين أساسيين هما تقرير مصير الشعوب ، واحترام حقوق الانسان في العالم والنهوض بها . إن توطيد وتقوية تلك المنجزات يعني أيضا حسم الصراعات القديمة التي تتحدى إنشاء نظام سياسي جديد قادر على تعزيز السلم والامن في جميع أرجاء العالم .

وبالنسبة الى بعض الصراعات ، مثل تلك التي تشهدها الصحراء الغربية وكمبوديا ، يلاحظ تقدم مشجع باتجاه حلول ترعاها الامم المتحدة . ويشرّف السنغال أن تضطلع بدور قيادي في هاتين الحالتين بفضل الثقة الموضوعة بانتظام في رئاسة

السنغال للجنة الامم المتحدة المخصصة لكمبوتشيا ، وبفضل مبادرة رئيس الدولة ، الرئيس عبده ضيوف ، الذي وضع ، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، عملية المفاوضات بشأن الصحراء الغربية بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة . وأود أن أؤكد مجددا أن بلدي على استعداد للاستمرار في الاسهام بكل وسيلة في اتمام العملية الجارية الآن .

وفيما يتعلق بكمبوديا ، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في جاكارتا بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والقاضي بإنشاء مجلس وطني أعلى ، ونأمل في أن تنتهز أطراف الصراع هذه الفرصة التاريخية للسير على طريق المصالحة الوطنية .

وبالنسبة الى صراعات أخرى ، كالصراع في جنوب افريقيا ، يبدو أننا على عتبة عصر جديد ، بيد أن ركائز الفصل العنصري لا تزال في مكانها .

إن إطلاق سراح نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ، ورفع الحظر المفروض على حركات سياسية بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وبدء حوار لاستئصال شأفة الفصل العنصري ، تشكل كلها بحق تطورا يجب تشجيعه . بيد أن الإبقاء على القوانين القمعية ، وزرع الشقاق وما يستتبعه ، وتصاعد العنف ، وهي أمور تهدد مواصلة الحوار السياسي ، تستلزم مراقبة دائمة من جانب المجتمع الدولي . ويجب على جميع البلدان أن تضمن استمرار الضغط على نظام جنوب افريقيا ليتسنى للعملية التي بدأت أن تترسخ وتنمو وأن تؤدي الى الاستئصال النهائي لنظام الفصل العنصري .

والسنغال ، التي بادرت بطرح القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في ٢٤ شباط/فبراير يقضي بتوصية الدول الاعضاء فيها بالاحتفال يوم ١١ شباط/فبراير من كل عام بيوم مانديلا اعترافا بالتضحيات التي قدمها هذا المناضل من أجل الحرية ، لتؤكد من جديد التزامها بالعمل على استئصال هذه الجريمة بحق الانسانية .

في شبه الجزيرة الكورية يبدو أن عملية إعادة التوحيد السلمية ، التي طالما أمل بلدي في تحقيقها ، سجلت بعض التقدم من خلال اللقاء الاخير الذي تم بين رئيسي وزراء كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ويحدونا الامل في أن تعقب هذا اللقاء لقاءات أخرى لكي تتوحد أخيرا شبه الجزيرة الكورية من جديد .

وفي هذا الصدد ، وفيما يتعلق بمسألة التمثيل الملائم لكوريا في منظمتنا ، تؤكد السنغال مرة أخرى التزامها بمبدأ العالمية ، تماشيا مع الميثاق وقرارات الأمم ذات الصلة .

هذه هي الصراعات التي نرى بصيصا من الأمل في طريق حلها ، ولكن للأسف الشديد ، تدور صراعات أخرى وتستمر وتتفاقم . وينطبق ذلك على قضية فلسطين التي ما زالت تتحدى الضمير العالمي . إن بلدي ، الذي يرأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حدد من قبل مع بلدان أخرى المبادئ التي ينبغي أن تشكل الأساس لأي مشروع حل ، فضلا عن إطار لتسوية شاملة .

واليوم نعرب عن تمنياتنا المخلصة ، وتماشيا مع توافق الآراء القائم بالفعل فيما يتعلق بأزمة الخليج ، في أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لوضع حد للصراع في الشرق الأوسط من خلال اعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني .

وفيما يتعلق بلبنان ، حيث تسبب الحالة هناك معاناة شديدة ، ناشدنا بالحاح أن يسمح لهذا البلد المحطم والممزق بأن يستعيد وحدته دون تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بمشكلة قبرص ، نشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لوضع خطة عمل تتماشى مع قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، يوجد الآن توافق آراء دولي لصالح الحل التفاوضي . لذلك ينبغي توجيه كل الجهود من أجل البدء في عملية داخلية تمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير بمحض ارادته .

وأود أن أتناول بإيجاز مشكلتين في منطقتنا - غرب افريقيا . أولا ، ثمة حرب أهلية محتدمة الآن في ليبريا تحزننا بصورة مفزعة . إن بلدي يستهجن هذه الحرب . لقد طالت معاناة أشقائنا من شعب ليبريا أكثر من اللازم . لذلك من الملح أن تعقد قمة خاصة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، تستطيع فيها كل بلدان المنطقة أن

تسعى جماعيا الى حل يسمح لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته وسيادته ، ويمكّن أبناءه من تسوية خلافاتهم في نهاية المطاف ، وتكريس أنفسهم لإعادة بناء اقتصاد بلادهم الذي أصابه الخراب . وتعمل السنغال الآن من أجل هذه الغاية ، أملا في ألا يألو المجتمع الدولي أي جهد لمساعدة ليبريا عندما يحين الوقت .

وفيما يتعلق بنزاعنا مع جارتنا موريتانيا ، تؤكد السنغال ، من خلال تصميمها على العمل دون كلل من أجل التوصل الى حل تفاوضي شامل - حل من شأنه أن يسمح بجملة أمور منها إزالة العقبات التي وضعها النزاع المؤسف أمام مسعانا نحو التكامل دون الاقليمي . وفي نفس الوقت ، نعرب مرة أخرى عن ثقتنا الكاملة واستعدادنا فيما يتعلق بعمل لجنة الوساطة التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية . هذه هي الروح التي اهتدينا بها دوما فيما يتعلق بمبادرات البلدان الصديقة التي نقدرها كل تقدير .

إن نهج حل المشكلة العامة للسلم والامن الدوليين يتعين أن يأخذ في الاعتبار ، إذا أريد له أن يكون شاملا ، التوازن في مجال التنمية . وفي هذا الصدد ، قال الرئيس عبده ضيوف عندما كان رئيسا للوزراء في عام ١٩٧٩ :

"من المؤكد أننا نعتبر الجهود الرامية الى إزالة بؤر التوتر في العالم ، وإسكات دوي المدافع ، ووقف القتال جهودا جديرة كلها بالثناء . غير أننا مقتنعون بأنه حتى وإن كان للصراعات الحالية أن تنتهي غدا ، وهذا ما نأمله بقوة فسيبقى العالم دوما على شفير الحرب ما دامت الهوة بين الدول الغنية والفقيرة تتسع ، بدلا من أن تضيق ، لتدفع إلى أعماق يأس لا علاج له ولا مفر منه عددا كبيرا من الناس الذين بذلوا جهودا محمودة للتخلص من هذه الحالة" .

وانقضى أحد عشر عاما وما زالت تلك الكلمات ملائمة ، فلم يحدث قط أن أدت الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشلثي الجنس البشري الى مزيد من الإحباط ، أو مزيد من المشاكل المؤلمة أو مزيد من التشاؤم بالنسبة للمستقبل . وعلى الرغم من التدابير الإصلاحية وتدابير إعادة الهيكلة وتدابير إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي التي

اتخذتها البلدان النامية في السنوات الاخيرة ، كانت الحالة تشير الازعاج الى درجة كبيرة أثناء العقد الماضي . وقد برهنت أدوات التحليل الاقتصادي للجميع أنه عندما يستمر النمو في البلدان الصناعية ينخفض دخل الفرد في افريقيا وأمريكا اللاتينية انخفاضا كبيرا . أضف الى ذلك المعاناة العميقة والمتواصلة للبلدان النامية في وقت تظهر فيه تحديات جديدة ، وهذه أمور تتعدى حدود أي شيء شهدناه في المجتمع الدولي حتى الآن .

ولئن كانت هذه الحالة تشير قلق وفدي ، فإن ما يثير مزيدا من الازعاج هو انخفاض مستوى النتائج التي تحققت من جهود الاصلاح . إن عقود الأمم المتحدة الانمائية الثلاثة التي حملت بين طياتها العديد من الآمال المحبطة ، دليلا على هذه الحالة - إذا كانت ثمة إلى دليل . إننا نعرف جميعا أن الوعود نُكث بها ، وأن التوقعات لم تتحقق حتى الآن . وفي الوقت ذاته ، تتسع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي بلغ الفقر فيها درجة تعد إهانة لكرامة الانسان ، والتي نجد فيها بني البشر ، وقد أنهكهم المرض والجهل ، يناضلون ببسالة من أجل البقاء ويعيشون في بيئة غالبا ما تكون عدائية . وفي هذا الصدد ، قد يتذكر المرء أنه ، للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، تشهد قارة بأسرها - هي قارة افريقيا - مستويات معيشتها وهي تنخفض باستمرار لمدة تربو على ١٥ عاما ، في وقت كان العالم ينعم فيه بالسلم . ويبين آخر تقدير عن الحالة الاقتصادية في افريقيا أصدرته اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة أنه في فترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ ، انخفض الدخل الفردي بنسبة ١,٧ في المائة سنويا ، وانخفضت أسعار السلع الاساسية بنسبة ٣,١ في المائة سنويا ، بينما ارتفعت البطالة بمعدل تجاوز ارتفاعها في السبعينات بأربعة أضعاف . وفي الحقيقة ، تبين مؤشرات عديدة أخرى استمرار التدهور . وهذا هو الحال أيضا بصفة خاصة في حالة إجمالي الدين الذي يبلغ الآن ما يربو على ٣٥٠ بليون دولار - بزيادة قدرها ١٠ في المائة في السنة . وبالاضافة الى ذلك ، تنذر الأزمة الحالية في الخليج بخطر حدوث ارتفاع كبير في فاتورة الطاقة للبلدان الافريقية غير المنتجة للنفط .

لذلك آن الاوان لنترجم الى واقع المبادرات العديدة والاجراءات التي شرع بهـا لإيجاد حل مناسب لمشكلة الدين . هذا المنطلق ، يوصي السيد بتينو كراكسي ، الممثـل الخاص للامين العام ، في تقريره بالاخذ بنهج جريئة تستحق الثناء .

وافريقيا من جانبها سبق أن اقترحت المشاركة في جهود جماعية جدية ومتعمقـة للإعداد على أفضل وجه ممكن لعقد مؤتمر دولي معني بالديون الخارجية للبلـدان الافريقية . وهذا الاقتراح ، إذا ما توبع ونفذ فإنه قد يكون أول خطوة في البحث عـن حل شامل لمسالة ديون البلدان النامية . ومما لا شك فيه أن مشكلة الدين هي أصعـب اختبار لتصميمنا على تجنب أخطاء الثمانينات ، ورغبتنا في جعل عقد التسعينات عقـد تنمية حقيقية ، ومقدرتنا على استخدام فوائد الانفراج لمصلحة الانسانية .

الحالة الراهنة والآفاق الاقتصادية بصورة عامة تستدعي أكثر من أي وقت مضـى ، نظرة حريصة وعملا جماعيا من جانبنا كلنا ، لانه كما قال أول وزير خارجية للسنغـال : "إن الطريق الى السلم العالمي يمر بالعدالة الاقتصادية" . يتعين علينـا الآن أن نبتكر إجراءات ايجابية ملموسة . ويتعين اتباع تخفيف حدة التوتر بإعادة توزيـع للموارد وإعادة تسخيرها . وافريقيا ، بعد أن أدركت أنها يجب أن تعتمد على نفسهـا أولا ، سعت من جانبها إلى اكتشاف مواردها وامكانياتها وقدراتها الخلاقة ، وإلـى إيجاد الوسائل لمواجهة تحديات التسعينات ، على أصعدتها الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية . من هذا المنطلق اقترحت الاوساط الاقتصادية المعنية بافريقيا في الامـم المتحدة إطارا افريقيا بديلا لبرامج التكيف الهيكلي للانعاش والتحول على الصعيـد الاجتماعي والاقتصادي . وهذه خطوة افريقية على وجه التحديد تأخذ في الحسبان في نفـس الوقت مختلف بارامترات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الفردي والبعد الاجتماعي للتكيـف الهيكلي وأنشطة واستراتيجيات التنمية البعيدة المدى . كما أن اعتماد مشـروع الاتفاقية الخاصة بانشاء مجموعة اقتصادية افريقية ، التي ستوقّع في ابوجـا ، نيجيريا ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ جزء أيضا من هذه العملية الدينامية .

إلا أن أعمالنا لن تكون وافية كافية إن لم تبن على ارادة لضم جهودنا في تكامل اقتصادي من المرجح أن يعزز التبادلات التجارية الاقليمية ، ويعزز تكامل اقتصاداتنا . إننا في الواقع ، بحاجة إلى تعزيز إمكانياتنا الاقليمية بغية التعجيل في ظهور تجمعات اقتصادية متكاملة حقا . وهذا هو السبب الذي حدا بالرئيس عبده ضيوف إلى إنشاء ادارة ، على مسوى وزاري ، مسؤولة عن التكامل الافريقي ، وهو أيضا سبب مشاركة السنغال النشيطة في أعمال ما يسمى مجموعة الـ ١٥ في اجتماع القمة المعني بالمشاورات والتعاون بين الجنوب والجنوب .

وفضلا عن ذلك أسعد السنغال ، كما أسعد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الاخير ، "توافق الآراء الدولي" الذي ظهر في المؤتمر المعني بافريقيا الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٩٠ في ماستريخت بهولندا . إذ نادى توافق الآراء ذاك في جوهره "ببذل جهود افريقية كبيرة مدعومة بتمويل خارجي مناسب ومستمر" من خلال "تحالف عالمي" . وهذا يجب أن يأخذ في الحسبان طبيعة أزمة الديون الافريقية على المدى البعيد ، وأن يجمع افريقيا والبنك الدولي والشركاء التقليديين الآخرين في إطار شراكة دولية جديدة للعقد القادم .

تحتاج البيئة الى تأمل وجهد جهيد من المجتمع الدولي بأسره . وهذا ما يحدونا الى تعليق آمال كبيرة على النتائج التي سيتمخض عنها مؤتمر الامم المتحدة القادم المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في البرازيل عام ١٩٩٢ ، والذي سيوصي بجملة أمور منها حشد مساعدة دولية مناسبة للبلدان النامية ، لا سيما البلدان الواقعة في افريقيا الاكثر تضررا بالجفاف والتصحر .

أود أن أتطرق بإيجاز الى موضوع يوليه بلدي أهمية رئيسية - ألا وهو حقوق الانسان . إن ممارسة هذه الحقوق يشكل أساس أي نظام للحرية . ومما يبعث على الطمأنينة في هذا المضمار أن نرى تزايد الادراك في معظم أنحاء العالم بأن النظم السياسية لن تنعم بالاستقرار والبقاء ما لم تُحترم الحريات والكرامة الانسانية .

بينت الاحداث الاخيرة أهمية حرية التعبير لتعزيز الديمقراطية التي نحتاج إليها لتحقيق سلم وعدالة عالميين ، ولانشاء نظام سياسي جديد يساعدنا على وجه أفضل في حل نزاعاتنا ومواجهة التحديات من كل الانواع التي تجابهنا جميعا . يتعين علينا الآن أن نضع مشاكل حقوق الإنسان في مكانها الصحيح في الحياة الدولية . في هذا الصدد ، نود أن نشجع مجتمع الدول بأسره على العمل على انجاح الحملة العالمية لحقوق الإنسان التي بدأتها الامم المتحدة .

أود أن أختتم كلمتي بالرجوع الى الملاحظات التي ابتدأت بها . التطور الحالي في العلاقات الدولية قد يؤذن بحقبة جديدة يضمن فيها أمننا الجماعي بأساليب الحوار والتعاون السلمية . إلا أنه قد يؤذن أيضا بحقبة جديدة تتسم بعدم الاستقرار إن لم تتراجع الانانية أمام السخاء والتسامح ، وإن لم تُستخدم روح التفاهم والتعاون الجديدة بين دول العالم الكبرى للقضاء على الظلم ، وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول ، ومجابهة التحديات العديدة التي تواجه البشرية .

يمكن ، بل يجب ، التغلب على هذه التحديات . ويتحقق ذلك اذا سمح للحوار ، بوصفه وسيلة لحل النزاعات الدولية ، أن يتصدر المجابهة . وسيتحقق ذلك إذا خصص عالمنا ، المتحرر من خصومات الحرب الباردة القديمة ، الموارد ، المكرسة حتى الآن لانتاج أدوات تدميره لمكافحة الفقر والمرض والجهل وتدهور البيئة .

ستجري مجابهة هذه التحديات إذا دعم التقدم الكبير المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان وعمم ليشمل جميع شعوب العالم . بهذه الطريقة ، وبهذه الطريقة فقط ، يمكننا أن نجعل العقد الاخير من القرن العشرين عقد حرية وسلم وتقدم .

السيد غالي (مصر) : اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أعبر لكم عن تهنئة وفد مصر ، وتهنئتي الشخصية ، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ولست أشك في أنكم - بحكم كفاءتكم وقدراتكم - التي أعلمها وأقدّرها من خلال ما يربطنا من صداقة قديمة - سوف تديرون أعمال هذه الدورة على نحو يكفل لها النجاح ويضمن لها تحقيق ما نصبو إليه من نتائج وغايات .

كما لا يفوتني في هذه البداية أن أشيد بالدور المتميز والاداء المرموق اللذين أبداهما سعادة السفير غاربا خلال رئاسته للدورة الـ ٤٤ . وكذلك أود أن أعبر عن تهنئة بلادي للشعب اليمني على خطوته التاريخية في الوحدة كما أود أن أعبر لحكومة وشعب لختنشتاين عن التهنئة الحارة لانضمامها الى المنظمة الدولية .

إن هذه الدورة تنعقد في لحظة تاريخية إذ تتواكب مع إعلان الوحدة بين المانيا الغربية وألمانيا الشرقية ، التي تعتبر بحق خطوة عملاقة لعلها من أبرز نتائج انتهاء الحرب الباردة ، ونأمل أن نرى عما قريب تحقيق نموذج آخر لهذا النمط بأن يتوحد شطرا كوريا لما فيه خير ورفاهية للشعب الكوري .

لعل من أهم ملامح تلك الدورة أنها تنعقد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، وبعد أن بدأ الوفاق يستتب في المجتمع الدولي ، بكل ما يعنيه ذلك من مفاهيم جديدة إيجابية ، والقدرة على الاستجابة لتطلعات الشعوب وأماني المجتمعات .

إن انتهاء الحرب الباردة هو - في تقدير وفد مصر - أهم علامة طريق تشهدها العلاقات الدولية في نهاية هذا القرن .

ومع ترحيبنا الواجب بهذه الصفحة الجديدة ، فإننا في العالم الثالث لا نملك أن نغلق أذهاننا عن بعض المخاوف التي قد تترتب على توثيق التعاون بين الشرق والغرب . إذ يخشى أن يتم ذلك التعاون على حساب "الجنوب" أو ما يسمى بمخاطر "تهميش" الجنوب . وهو ما ينبغي على الدول المتقدمة - من ناحية - أن تتجنبه ، وعلى الدول النامية - من ناحية أخرى - أن تحتاط له .

إلا أن ثمة مكسبا هاما ذا أثر عميق قد ظهر مؤخرا أرى أنه يستحق التسجيل . ألا وهو تقوية ودعم دور الامم المتحدة ، إذ لا شك أن هذه الدورة الخامسة والاربعين تنعقد وقد توفر للمنظمة الدولية الكثير من أسباب المكانة والفاعلية . وأتصور أن هذا سوف يتيح لدول العالم الثالث أن تضطلع بدور أكثر فاعلية وتأثيرا في تسيير أمور المنظمة لما فيه صالح السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل والانصاف . لقد أثبتت الامم المتحدة على مدى الاعوام الماضية مدى احتياج المجتمع الدولي لها . ومدى أهمية أن تترك لتؤدي دورها الذي من أجله خرجت الى الوجود . ألا وهو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والاحتكام الى قواعد القانون الدولي .

وإذا كانت الامم المتحدة قد أكدت مؤخرا محورية دورها من أجل فرض الالتزام بمبادئ الميثاق والسعي الجاد لتسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، فإن استمرار هذا الدور يتطلب منا جميعا التضامن من أجل التصدي ضد أي محاولة للعدوان ، والتوسع ، وانتهاك سيادة الدول أعضاء المنظمة وانتهاك شرعيتها .

وبالاضافة الى هذا فإن انتهاء الحرب الباردة سوف يؤدي بالتبعية الى قطع أشواط ملموسة على طريق نزع السلاح ، وهو الأمل الذي يراود البشرية في نزوعها الطبيعي الى السلم والطمأنينة والرخاء ، كما أنها غاية تتمشى مع سعي مصر الدائم لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

أما وقد ألمحت الى العدوان والتوسع وانتهاك السيادة والشرعية ، فإنني أجد لزاما أن أتعرض للاحداث المأساوية التي بدأت في الثاني من آب/أغسطس الماضي عندما دخلت الجيوش العراقية أراضي دولة الكويت .

لقد أعاد الغزو العراقي للكويت ، وأطاحته للحكم الشرعي فيها ، الى الاذهان فترة مرتبطة بالسواد والمرارة سبق أن مر بها المجتمع الأوروبي مما أدى الى وقوع الحرب العالمية الثانية .

ومما يدعو للأسف أنه عندما بدأ المجتمع الدولي ينعم ببداية مرحلة الوفاق الدولي ، وانهيار رموز الخلافات العقائدية والسياسية والأيديولوجية ، إذ بالعراق

يوقف هذا التيار القوي ويجمد الأمل ويضرب المستقبل ويضعف الحرص على الاحتكام الى ضروريات الشرعية الدولية .

إن احتلال العراق للكويت محاولة غاشمة غير عقلانية لإلغاء الجهد الانساني المتواصل على مدى نصف القرن الماضي ، لتكريس مبادئ الشرعية . إنه يعصف بالحكمة والارادة الدوليتين اللتين اجتمعت عصارتهما في مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

إن مصر ، التي تفخر بأنها شاركت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، وبعضويتها في المنظمة منذ إنشائها ، والتي جعلت من أرضها مهدا ومقرا لجامعة الدول العربية - نزولا على دواعي دور مصر والتزاماتها - لا تملك إلا أن تعلن - من فوق هذا المنبر الذي يجسد نبض المجتمع الدولي الراغب في احترام الشرعية الدولية وإعلاء كلمة القانون الدولي - إدانتها مجددا لغزو العراق للكويت ، وتنديدها باستمراره .

وتكرر مطالبة العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من دولة الكويت واعادة الحكم الشرعي اليها ، تطبيقا لنصوص قرارات مجلس الامن في هذا الشأن . ان قرارات مجلس الامن المتعاقبة ذات الصلة بالغزو العراقي للكويت - يتعين أن تشكل أرضية طيبة يقف عليها الخيار السلمي في تسوية هذه المشكلة .

وعندما أقول "الخيار السلمي" إنما أعبر عن حرص مصر - رئيسا وحكومة وشعبا - على تجنيب المنطقة ويلات ومضاعفات الخيار العسكري .

ان الجهود التي يبذلها الرئيس حسني مبارك من أجل ايجاد تسوية سلمية لتلك الازمة ، ومناشدته الخالصة والمخلصة للقيادة في العراق تحكيم العقل ، والشوب الى الرشد ، والتجاوب مع الاجماع - الدولي والاقليمي - في المطالبة بالانسحاب من الكويت - انما تنبع من رغبة مصر الحقيقية في ايجاد مخرج سلمي قبل فوات الاوان ، وفي تجنيب المنطقة مزيدا من اراقة الدماء ، وكفانا ما أريق بالفعل من مبادئ وقيم ، ومسلمات .

ان موقف مصر المبدئي من أزمة الخليج ، لا يأتي منسجما مع القرارات الفعّالة والحاسمة لمجلس الامن تجاه هذه الازمة وحسب ، وانما يعبر أيضا ، بوضوح وتجرد عن المسؤولية التاريخية والادبية التي تضطلع بها مصر في الوطن العربي ، وهي مسؤولية لا خيار لها فيها ولا اختيار ، بقدر ما تمثل شكلا من أشكال الجبر التاريخي الذي لا مفر منه .

ازاء تفاقم الموقف وتزايد التوتر في الخليج ، لا يجب أن نغفل عن مصدر آخر للتوتر في المنطقة ألا وهو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتزايد معاناة الشعب الفلسطيني تحت هذا الاحتلال .

ان اسرائيل تكون مخطئة لو تصورت أن أزمة الخليج من شأنها أن تصرف الانظار عن القضية الفلسطينية ، وعن انتفاضة الشعب الفلسطيني ، وعن أحقية هذا الشعب في مطالبته بحقوقه السياسية الثابتة ، وبوجه خاص حقه في تقرير مصيره .

وبقدر عدم استقامة منطق الربط بين أبعاد احتلال العراق للكويت واحتلال اسرائيل للاراضي العربية ، وبقدر فساد منهج تعليق تسوية القضية الاولى على تسوية

القضية الثانية ـ فإن اسرائيل تخطئ التقدير لو أنها استثمرت أزمة الخليج من أجل طمس معالم القضية الفلسطينية واخفائها وسط دائرة من النسيان . مع ايماننا التام بأن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بطريق القوة مبدأ غير قابل للتجزئة .

وحتى لا تختلط الأوراق ، وتضيع ملامح الصورة ، فإن على الرأي العام العالمي ألا يغفل عما تفعله اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة من تطبيق للعقوبات الجماعية ، وهدم المنازل ، والاجراءات التعسفية التي تفرضها في الاراضي المحتلة ، وترحيل النساء الفلسطينيات وأطفالهن ، فضلا عن استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة .

يسعدني أن أتوجه بالتحية الى دولة ناميبيا التي حصلت على عضويتها في الامم المتحدة مما يشكل اضافة بارزة الى قوة المنظمة وترسيخ مظاهر عالميتها . ومع تحقيق استقلال ناميبيا وانضمامها الى سائر أعضاء الاسرة الدولية ، تكون القارة الافريقية قد قطعت شوطا رائعا على درب التحرر ، بحيث لا يتبقى ، الآن إلاّ حصول شعب جنوب افريقيا المناضل على كافة حقوقه والقضاء الكامل على نظام التمييز العنصري .

وحتى يمكن الاسراع في ايقاع استقلال شعب جنوب افريقيا ، أناشد من فوق هذا المكان كلاً من "المؤتمر الوطني الافريقي" و "مؤتمر الوحدويين الافريقيين" أن يعملا سويا ، كما نأمل أن يتوصل الزعيم نيلسون منديلا الى أرضية مشتركة مع "بوتيليزي" من أجل وقف أعمال العنف ومن أجل تنسيق المواقف بينهما ودفع مسيرة التحرر .

ومع تجمع بشائر استكمال مراحل النضال الافريقي نحو الاستقلال ، فإن القارة الافريقية ما زالت تعاني من آثار الأوضاع الاقتصادية الدولية غير المواتية اضافة الى المشاكل الاقتصادية المزمنة وتبعات الكوارث الطبيعية وعلى رأسها مشكلتا الجفاف والتصحر . وإذ ترحب مصر بما أعربت عنه بعض الدول المتقدمة من الغاء الديون العامة الثنائية المستحقة على بعض الدول الافريقية ـ وخاصة الدول الاقل نموا ـ فإنها تأمل في اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية على الدول الافريقية ، والذي جاء تصويره بشكل موضوعي وأمين في التقرير الذي أعده السيد بتينو كراكسي هذا

التقرير الذي كُلِفه بإعداده الامين العام للامم المتحدة لدراسة مشكلة المديونية الخارجية لدى الدول النامية . والذي أشار اليه وزير خارجية السنغال في كلمته السابقة على كلمتي .

من المطالب العادلة والملحة أن تتفق الدول المانحة على استراتيجية أكثر شمولا لمعالجة جميع جوانب مشكلة ديون افريقيا ، الرسمية منها والتجارية ، على أساس دائم ودون تفرقة بين مختلف فئات الدول المدينة ، مع اعطاء اهتمام خاص للدول الاقل نموا ومن هذا المنطلق ساهمت مصر بفاعلية في مؤتمر الامم المتحدة المعني ببحث مشاكل الدول الاقل نموا الذي عقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

ان المشاكل الاقتصادية الجادة التي يواجهها العالم الثالث في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المتسارعة تستوجب في نظرنا تكثيف الحوار والتعاون بين الجنوب والجنوب ، من ناحية ، وبين الجنوب والشمال من ناحية أخرى .

ومن هذا المنطلق جاءت المبادرة المشتركة لرؤساء دول وحكومات مصر ويوغوسلافيا وفنزويلا والسنغال والهند ، لاحياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب حول قضايا التنمية ، وهي المبادرة التي نالت تأييد مؤتمر القمة التاسع لدول حركة عدم الانحياز في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تزامن هذا الجهد مع مبادرة مجموعة الدول الخمسة عشرة التي أنشئت خلال قمة بلغراد لعدم الانحياز لتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد شاركت مصر - ايمانا منها بأهمية تكثيف هذا التعاون - في اجتماع قمة الدول النامية الخمسة عشرة الذي عقد في كوالالمبور في حزيران/يونيه من هذا العام ، وأقرت هذه القمة استراتيجية جديدة ستجرى متابعتها في اجتماع قمة نفس المجموعة الذي سيعقد في كراكاس في حزيران/يونيه ١٩٩١ .

ان مصر تحرص في كل توجهاتها على السعي الى السلام العادل ، وتهيئة الفرص لدعمه كلما وجدت الى ذلك سبيلا . والحق أن السعي الى السلام العادل كان على الدوام سمة بارزة من سمات سياسة مصر على مر العصور . ولا تشكل المرحلة الحالية في تاريخنا أي استثناء من تلك القاعدة . ذلك أن السلام القائم على العدل يشكل الاساس الوطيد الذي يستطيع أن يحمل فوقه آمال البشرية وطموحاتها الى حيث تتحول الى حقائق . ونحن في مصر - بقدر ما تحيط بمنطقتنا من سحابات التوتر والقلق ، والشعور بالظلم وعدم الأمان ، تراودنا تلك الآمال والطموحات والتطلعات في اصرار وتشبث . ولعل مما أنعش حلم الاقتراب من يوم يسود فيه السلام السلام العالمي - كما بشر به الكاتب العربي القديم الفارابي في "المدينة الفاضلة" - التحولات الجذرية التي حدثت على مدى الأعوام الماضية وما تبعها من زوال الستار الحديدي بين الشرق والغرب .

ولكن مصر ما زالت تلاحظ بقلق باستمرار اتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، واستمرار وجود العديد من المنازعات المزمنة في الجنوب ، على نحو يخشى معه أن

يتحول الستار الحديدي الذي كان يفصل بين الشرق والغرب ، الى ستار حديدي يفصل بين الشمال والجنوب . وهو ما يجب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي بأسره من أجل تلافيه .

ان مصر تأمل أنه بحلول القرن الحادي والعشرين نكون واقفين على أعتاب عالم أكثر انسجاما مع طموحات الشعوب المقهورة ، وأكثر توفيرا للحقوق المسلوبة ، وأقل تفاوتا بين شماله وجنوبه وأقل ظلما بين القادرين والمعدمين . ان دول الجنوب وإن لم تملك وسائل العلم والتقدم والتكنولوجيا - فإنها تملك رصيدا ثريا وعريضا من الحكمة والحضارة والتقاليد والقيم الروحية . وهو رصيد لا يمكن لاحد - مهما بلغ من تقدم ورفاهية - أن يتجاهله .

دعونا نقترب من القرن الحادي والعشرين يراودنا الأمل في تكامل الشمال والجنوب ، لا تنافرهما وفي تقريب الفجوة بينهما ، لا اتساعها . ان الاعتماد المتبادل بينهما قاعدة حياتية يستحيل تبديلها . وعلى العالم المتقدم أن يدرك ذلك تماما كما أدرك الحكيم القديم - في تعبيره عن الدهشة من تكامل الكون المتوازن الدقيق بقوله : لطالما رأيت النهر يصب في المحيط . فلا النهر جف ولا المحيط فاض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قررت ألا يقوم الاعضاء بتهنئة المتكلم بعد القاء بيانه في قاعة الجمعية العامة . ولدي تعليمات بضرورة المراعاة الدقيقة لتنفيذ ذلك القرار ابتداء من جلسة بعد الظهر . وقد اتخذ هذا المقرر لاسباب تتعلق بتحقيق المساواة بين جميع الوفود . ومن ثم أطلب الى جميع الاعضاء أن يتعاونوا في تنفيذ ذلك المقرر الصريح للجمعية العامة .

السيد ندونغ (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما فتحت أبواب الجمعية العامة لاستقبال الدورة الخامسة والاربعين ، كان المجتمع الدولي يعاني من فترة قلق وتوتر وهو يجد نفسه على شفا مواجهة ، لو تحولت الى حرب ، فقد يكون لها آثار ضارة لا يمكن حصرها ، وهي حالة تتنافى تماما مع الروح الجديدة من التفاهم والوئام التي سادت عند افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة .

وفي هذا السياق وبروح الاخلاص والارادة ، يقف وفد غينيا الاستوائية أمام الجمعية العامة لكي يضم جهوده الى الجهود التي بذلت بالفعل لتأكيد ودعم مبادئ ومثل ميثاق الامم المتحدة التي حفظناها في قلوبنا طوال ٤٥ عاما . ونحن نعتبر هذه المبادئ والمثل الوسيلة الصحيحة لتدعيم السلم والامن والاستقرار على الصعيد الدولي .

أود صادقا أن أتقدم ، على غرار من سبقوني في الكلام ، بالتهنئة الى الرئيس وأن أعرب له عن مدى سرورنا لانتخابه الاجماعي الذي يتسم بالحكمة لادارة دفة اجراءات الدورة الخامسة والاربعين . ان مهارته وتفانيه الممحوبين بمبادئ عدم الانحياز بالاضافة الى المثل العليا التي يرفع لواءها البلد الذي يمثله ، مالطة ، كفيلة بضمان تناول البنود الحساسة والهامة المدرجة على جدول أعمالنا على أفضل وجه ، وهي أيضا ضمان لنجاح أعمالنا .

كما نود أن نتقدم بالتهنئة الى أعضاء المكتب . ونحن نعرف أن خبرتهم ومهارتهم وروح التضحية التي يتحلون بها ستؤدي بنا الى اتخاذ قرارات ومقررات لن تقتصر على اعادة تاكيد هيبة أحكام الميثاق فحسب ، بل ستعزز أيضا آلية منظومة الامم المتحدة بأسرها للوفاء باحتياجاتنا الحالية .

ونتقدم أيضا الى السفير غاربا ممثل نيجيريا وبقية أعضاء مكتب الدورة الرابعة والاربعين والدورات الاستثنائية اللاحقة بخالص تهانئنا على ما أظهروه من كفاءة وجدية وتفان خلال توليهم لمناصبهم .

كما نعرب للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار عن عميق التقدير لما يتحلى به من احساس فائق بالمسؤولية في الوفاء بالتزاماته بأعمال مبادئ الامم المتحدة ومثلها العليا وتحقيق هيبتها . فللمرة الاولى في تاريخ هذه المنظمة تشرفنا بزيارة الامين العام لغينيا الاستوائية وهذه الخطوة تفتح الطريق للحوار الذي قد يؤدي الى بذل جهود مشتركة متعددة الاطراف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لغينيا الاستوائية . ونيابة عن سعادة أوبيانغ نغوما مباسوغو نتقدم الى الامين العام بأعمق آيات شكرنا على هذه اللفتة الكريمة التي ستظل عالقة بأذهان شعب غينيا الاستوائية .

ان وجود وفد ناميبيا المستقلة هنا هو مصدر اغتباط ؛ لانه جاء نتيجة لتضحيات الناميبيين وجهودهم الدؤوبة ، وتضامن مخلص من جانب المجتمع الدولي .

ان انضمام امارة لختنشتاين مؤخرا الى المجتمع الدولي هو أيضا مصدر ارتياح لانه يحقق مثلا أعلى أعرب عنه منذ ٤٥ سنة .

توجد بيننا أيضا يمن اعيد توحيدها والمانيا أعيد توحيدها . وهذا يزيد من املنا واقتناعنا بأننا نسير على الطريق المفضي الى أمم متحدة حقيقية ، إذ ننأى بانفسنا عن أنماط السلوك البالية التي كرستها معاهدات واتفاقيات لم تحترم كرامة الشخص والاسرة وحقوقهما .

وفي هذا السياق ، وهذا الاتجاه يسر غينيا الاستوائية أن يبدأ لاول مرة ، منذ قرابة ٤٠ سنة ، حوار عالي المستوى بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بغية اعادة توحيد ذلك البلد . ويحدونا الامل في أن تشار - في إطار هذا الحوار الهام الضروري الذي قاسمه المشترك هو التوحيد ، أي التعبير عن الامة الكورية - كل الجوانب وتحسم بالاتفاق ودون تدخل أجنبي ، وذلك لحين تسنح لنا الفرصة لنرى الشعب الكوري ممثلا افضل تمثيل هنا في هذه المنظمة العالمية .

يسعد غينيا الاستوائية أن تشهد نهاية الحرب الباردة ، التي اتسمت بتقارب بين الدولتين العظميين وباستكمال التغيرات في مجرى التاريخ ، مما يفتح أفاقا جديدة للسلم والتفاهم والتعاون على أساس مبدأي الحرية والاستقلال .

وفي الوقت الذي نثني فيه على الانجازات التي ذكرتها توا - ظهور رياح التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية وامريكا الوسطى ، وغيرها من التغيرات التي لها أثر على التطبيق الكامل لمبدأ تقرير مصير الشعوب واستقلالها - نرى أنه لا بد من ايراد بعض الايضاحات الضرورية .

ففي جنوب افريقيا ، لا يعني الافراج عن نيلسون مانديلا تفكيك وصال نظام الفصل العنصري البغيض .

ويجب ألا يلقي الحل المستعجل والمرغوب فيه كثيرا للازمة القائمة في الخليج الفارسي واستعادة دولة الكويت بظلالهما على الحاجة الملحة الى ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية . وغينيا الاستوائية ، وإن كانت تؤيد حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا وتعيد تأكيد ذلك ، تأسف أن تلاحظ أن اسرائيل ما زالت تحتل أراضي بعض الدول العربية التي لها نفس الحق في وجود حر مستقل ، وإن الشعب الفلسطيني ما زال بلا وطن . ونحن لا نزال مقتنعين بأنه مادام الاحتلال مستمرا

بقوة السلاح في ذلك الجزء من العالم فسيكون من الصعب على شعوب تلك المنطقة التي ابتلت طويلا بأهوال الحرب أن تلمح بادرة سلم في الأفق .

منذ شهرين قام العراق وهو دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة ، منتهكا انتهاكا سافرا وصارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي نفذ المجتمع الدولي أحكامها لعقود ، بغزو واحتلال الكويت وهي دولة أخرى مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة . ولم يكتف العراق بهذا الانتهاك السافر للقانون الدولي ومعايير التعايش السلمي بل إنه ذهب الى أبعد من ذلك بأن جرد الكويتيين من هويتهم الوطنية على أراضيهم . وغينيا الاستوائية ترفض هذا الغزو الذي توج بالاحتلال وتؤيد بالكامل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة الحالية في الخليج الفارسي . وفي نفس الوقت تتقدم بنداء قوي الى العراق بمغادرة الكويت دون قيد أو شرط . وهو بهذه الطريقة يستجيب بامتنان للأمم المتحدة التي أعربت - في الماضي - عن تأييدها له عندما كان محتلا من قبل قوة أجنبية أخرى .

تؤيد غينيا الاستوائية الخطوات الايجابية التي اتخذت في جنوب افريقيا وترحب بها وهي اطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين والبدء في مفاوضات مباشرة بين سلطات جنوب افريقيا وقادة المؤتمر الوطني الافريقي . ونحن نسلم بأهمية هذه الاجراءات وبشجاعة رئيس جنوب افريقيا في اختياره لاتجاه يناقض تماما ذلك الاتجاه الذي دأب نظام الفصل العنصري على اتباعه . لذا ، يحدونا الأمل في أن تتابع الأمم المتحدة عن كثب التطورات في ذلك البلد بغية تحقيق هدفنا المشترك وهو اقامة جنوب افريقيا متحررة من نظام الفصل العنصري وترأسها حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا .

ومن هذه المنصة ، أناشد شعب وقادة ليبريا أن يعيدوا تقييم مواقفهم وأن يضعوا حدا لحرب الأشقاء التي لم تحقق حتى الآن سوى خسارة فادحة لا مبرر لها في أرواح الأبرياء وضرر مادي بالغ . وهذا وضع غير مقبول خاصة في ذلك الوقت الحرج الذي يتسم بتدهور اقتصادي عام ، ونظرا للظواهر الطبيعية ، تلك التي من صنع الانسان والتي تفرض على البشرية أخطارا جسيمة أي المرض والجوع والأمية .

وإذ نأمل في أن يتمكن الليبريون من إخضاع المصالح القبلية الآنانية وغيرها للمصالح الوطنية العليا ، فإننا نثني على الجهود التي بذلتها بعض بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية حتى الآن ، بغية استعادة السلم في ليبريا .

وانطلاقا من نفس هذه الأهداف ونفس الحماس ندعو حكومتي تشاد وليبيا لأن تغلّبا المصالح العليا لمنطقتهما دون الإقليمية وافريقيا ككل على المطالب الوطنية ، وأن تقبلا حلا دوليا للمطالب الإقليمية التي يواصل البلدان ترديدها من بضعة عقود .

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت بالتعاون مع المجتمع الدولي بشكل عام ومع الأمين العام بشكل خاص ، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلتي كمبوديا وأفغانستان . ونأمل في أن يؤدي الحل النهائي لهاتين المشكلتين إلى إعادة التأكيد على المبادئ المقدسة الواردة في الميثاق ، وهي : إحلال السلم ، واحترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها ، وحق المواطنين وحريتهم في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية ، وتكوين الحكومات واختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تروق لهم على أساس ديمقراطي .

ورغم أن غينيا الاستوائية تقع على الشاطىء المواجه للمحيط الأطلسي ، فإنها تتابع عن كثب التطورات الحادثة في أمريكا اللاتينية نتيجة لتقليد تاريخي طويل . ونرحب بروح المسؤولية والواقعية التي يسترشد بها قادة أمريكا الوسطى ، الذين يرون الآن أن الحوار المباشر والمخلص أقوى من ضجيج طلقات المدافع والبنادق الأوتوماتيكية ، وأن التفاهم والتعاون يمثلان أكثر السبل فعالية لحل المشاكل والمنازعات الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى نقيض تلك الصورة المشجعة ، نأسف لما نلاحظه من بقاء بعض بؤر التوتر ، حيث تظل أعمال العنف النمط السائد . ونحن مقتنعون بأن الجهود التي لا تكل والتي يبذلها قادة بلدان نصف الكرة الجنوبي من الأمريكتين ستؤدي إلى الحلول السلمية والمنصفة للمشاكل الكامنة وراء بؤر العنف تلك ووراء إغفال حقوق الإنسان . وستسهم المعاهدات والإعلانات الثنائية ودون الإقليمية ، واستعادة هوية شعوب أمريكا اللاتينية والمحافظة عليها مساهمة إيجابية في تحقيق هذه الأهداف .

ويتطلع المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إحلال السلم وتحقيق التنمية ، اللذين يشكلان في وقت واحد السبب والنتيجة . إلا أن السلم والتنمية يمكن تحقيقهما بطرق كثيرة ومتنوعة رغم صعوبة تحديدهما . ويقر المجتمع الدولي الحاجة العاجلة إلى نزع السلاح العام والكامل وإلى إنهاء سباق التسلح بشكل عام ، ويعتبرهما حجر الزاوية للسلم والتنمية .

لقد انتهى الكثير من الممارسات اللاإنسانية مع تطور التاريخ اللاانساني . إلا انه مما يؤسف له أن فنون الحرب القديمة لا تزال ماثلة تماما في أذهان الاجيال الحالية ، الامر الذي يثير الخوف والريبة ، اللذين دفعا إلى إنشاء الكتل العسكرية والايديولوجية ، وعرقلا التعاون الضروري وتحسين العلاقات المتكافلة فيما بين الشعوب والامم .

والآن وقد انتهت الحرب الباردة ، فإن غينيا الاستوائية تأمل أيضا في وضع نهاية للخوف والارتياب اللذين يتجليان في المفاوضات بشأن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

ويحدونا الامل أيضا في أن نرى ، كسمة مميزة لهذا العهد الجديد ، البلدان النامية عموما وأقل البلدان نموا بصورة خاصة تحصل على الدعم الكامل من المجتمع الدولي وذلك بتخفيف العبء الثقيل للديون الاجنبية وتعديل الاسعار المبخوسة لسلعها الاساسية ، وذلك وفقا لإعلان باريس ، وبرنامج العمل لعقد التسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، والصكوك الثنائية والمتعددة الاطراف التي اعتمدت من قبل .

وتشعر غينيا الاستوائية بقلق إزاء تردي البيئة لاننا نشعر أن هذا التردي يشكل تهديدا خطيرا لبقاء الإنسان . لذلك أيدنا توافق الاراء على عقد المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ . وقد أنشانا مؤخرا لجنة وطنية لدراسة الظواهر الطبيعية في هذا المجال وأثرها على حياة الإنسان والحيوان والنبات .

وللمرة الاولى في تاريخ الامم المتحدة تجمع قادة الدول من كل قارات العالم لمناقشة موضوع فائق الاهمية ، وهو من الموضوعات الازلية والحاسمة لمستقبل الجنس البشري . وأشير هنا إلى القمة العالمية من أجل الطفل التي عقدت مؤخرا . إن هذا

الحدث الهام والفريد ، الذي أدى إلى التخطيط والإعداد لأنشطة وجهود هامة لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، لا يقل عن أن يكون اعترافا بواقعنا نحن أنفسنا ، وسدادا لدين الأجيال السابقة . وقد ألزمتنا تلك القمة بأن نورث نتائج أعمالنا للجيل المقبل الذي سيكون في استطاعته التغلب على الصعاب وأوجه القصور التي واجهناها . وستسهم غينيا الاستوائية إسهاما متواضعا في دعم الصكوك التي اعتمدت لصالح الطفل .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن شكري الخالص والعميق لكل بلد صديق ساعد غينيا الجديدة بطريق مباشر أو غير مباشر ويواصل مساعدتها في جهودها المتشعبة الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل لها . كما أننا ممتنون لمنظومة الامم المتحدة برمتها ، وخصوصا لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي والوكالات الاخرى لمساعداتها ومساهماتها المباشرة في طائفة واسعة من المشاريع الإنمائية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على تحسين حياة شعبنا .

وترحب جمهورية غينيا الاستوائية ترحيبا مخلصا بنتائج التطورات التي حدثت في أجزاء شتى من العالم ، والتي ولّدتها رياح الديمقراطية ونجم عنها اتخاذ الخطوة الاولى في سبيل تحقيق الوحدة والسلم والعدالة كأهداف وطنية تجسّدت في قانوننا الاساسي وتحددت كأولويات في البرنامج السياسي الذي اعتمده شعبنا . ونحن ندرك خطر تكرار نفس الاخطاء ، ونسيان الماضي . إن أية مؤسسات أو مجتمعات تقف في وجه التغيُّر - الذي لابد من أن يحدث ظواهر في الوقت والمكان ، وبالتالي تقف في وجه إرادة الشعوب - مآلها التلاشي والاندثار بمجرد ظهورها على مسرح الاحداث .

وشهدت غينيا الاستوائية في فترة ما قبل الاستقلال المناخ القائم على نظام تعدد الاحزاب . ولاسباب واضحة ، نجد أنه بالرغم من أن هذه الاحزاب كانت تمثل مجمل

الآراء الوطنية تمثيلا ديمقراطيا ، وأنها انتهت مع الأسف إلى صراع من أجل السلطة السياسية ، والسعي إلى التسيُّد استنادا إلى معايير قبلية أو إثنية . وبعد أن حصلت غينيا الاستوائية على سيادتها الوطنية بسنوات قليلة عرفت أهوال نظام الحزب الواحد الذي كان همه الوحيد هو تقديس عبادة الفرد .

وفي ضوء تلك التجربة المحزنة ، نتصور الآن فوائد العودة إلى نظام تعدد الأحزاب باعتباره التعبير الحقيقي عن الديمقراطية والمظهر الحقيقي لها . وحقيقة أن غينيا الاستوائية لا يزال لديها حزب سياسي واحد لا تنطوي على تعارض ، وينبغي ألا تعتبر انعداما للرغبة في السماح للإرادة الشعبية بأن تعبر عن نفسها . وإنما هي تمثل مرحلة تعليمية تشكيلية أولية للسكان لضمان عدم تكرار تجربة سابقة مؤسفة ، ولتطوجنا في عملية تفاعل ديمقراطية . في غينيا الاستوائية ، قد يكون هناك في الوقت الحاضر حزب سياسي واحد ، ولكنه ليس حزبا منفردا .

وبالتالي ، هل نحن نتصور ، ومن ثم نُعمل حقوق الإنسان والحريات الاساسية المكفولة قانونا في ميثاقنا الاساسي . إن الإفراج مؤخرا عن العديد من المحتجزين ، والعفو الشامل أو الجزئي الممنوح لآخرين يوم ٣ آب/أغسطس من هذا العام مثلان فقط للعديد من الامثلة على الجهود التي تبذل لاستعادة كرامة الإنسان وتحقيق الاحترام لحقوق الإنسان والحريات البشرية .

وفي هذا الصدد ، نأسف لأن التحليل والحكم اللذين صدرا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان لا يستخدمان معايير قانونية منصفة وشاملة . ونحن نرى أن عدم وجود مؤسسات ديمقراطية عاملة وحرية صحافة ، ومعلومات وحرية رأي - رغم أنها امور اساسية - ليس أساسا كافيا لتقرير أن تلك الحقوق تنتهك في بلد ما ، ما لم يمكن للمرء أن يدلل على أن البلد قادر ماليا على الحفاظ على تلك البنيات .

وإن شعب غينيا الاستوائية ، إذ يدرك ماضيه وحاضره والاتجاه الذي يجب أن يسير فيه إلى إزدهار مقبل ، لا يمكنه أن يحقق أهدافه السياسية وتنميته الكاملة بمعزل عن العالم الخارجي . ولذلك فإنه عندما ينفذ برنامجه السياسي ، يعلق أهمية خاصة على تنفيذ سياسة حسن الجوار وإقامة علاقات طيبة مع جميع البلدان ، تقوم على مبدأي المساواة والاحترام المتبادل . ونحن نعلق اهتماما بالغا على سياسة التعاون الدولي شريطة ألا يحد ذلك التعاون من حقوقنا غير القابلة للتصرف في الحرية والسيادة . ويشهد على هذا عضويتنا المستمرة في هيئات مختلفة وتصديقنا المستمر على لمختلف الاتفاقيات الدولية .

وختاما ، أود أن أذكر أن الامم المتحدة أنشئت لمواجهة الاختلالات والعيوب القائمة داخل المجتمعات التي كانت قائمة منذ ٤٥ عاما . ولذلك ، فإن وجود الامم المتحدة والثقة الدائمة الموضوعة فيها ، لا يزالان يعدان سبب وجود اختلالات وعيوب في بعض المجتمعات في الوقت الراهن .

برنامج الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الاعضاء إلى أن الجمعية العامة ستتناول البند الفرعي (أ) من البند ١٧ من جدول الاعمال المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" بوصفه البند الاخير في جلستها العادية الثالثة والعشرين ، بعد ظهر يوم الجمعة ، الموافق ٥ تشرين الاول أكتوبر .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفد بلادي ، أود أن أقدم إلى الرئيس تهانئي الخالصة بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إنه يمد منصبه السامي بثروة من المعرفة والخبرة الفنية باعتباره قانونيا دوليا ودبلوماسيا متمرسا - وهما صفتان ستثبتان فائدتهما خلال رئاسته . وإذ يرحب وفد بلادي بانتخابه ، يتعهد له بتعاونه الكامل .

أود أيضا أن أقدم التحية الواجبة إلى سلفه ، اللواء يوسف غاربا ممثل نيجيريا ، على الكفاءة والمهارة والتفاهم التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إن لديه ما يبرر الاداء الممتاز ، وإننا جميعا مدينون له بما كان دون شك دورة منتجة للغاية تحت قيادته .

إن الامم المتحدة لا تزال تستفيد من القيادة الحكيمة المتفانية لامينها العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . لقد تحمل ، أكثر من أي فرد آخر ، عبء

مراقبة وصيانة السلم والأمن الدوليين حتى عندما بدا أن تلك المهمة قوبلت بالجحود ، كما كان الحال في مهمته الأخيرة في الخليج . وفي العام الماضي ، شهدنا جهوده الدؤوبه تجوب به العديد من البلدان باسم السلام وهو يمارس مفاوضات دقيقة ويضطلع بمهام بالغة الصعوبة . وتود تنزانيا أن تجدد تأييدها للأمين العام للمنظمة التي يخدمها بشكل جيد .

إن وفد بلادي يسره أن يشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن الترحيب الحار بإمارة لختنشتاين في أسرة الأمم . إن انضمامها يدفع بنا خطوة إلى الأمام في سبيل تحقيق هدف العالمية في عضوية المنظمة .

إن أعين العالم كله مركزة تماما على الأزمة الأخيرة في الخليج . لم يحدث في السنوات الأخيرة أن وحدت تطورات قليلة المجتمع الدولي ودعمته في عمل مشترك مثل ما فعل غزو العراق وضمه للكويت . وأحد الأسباب في ذلك بوضوح هو أن العمل الذي فجر الأزمة يخرج عن لغة العصر . ومن دواعي السخرية أنه في الوقت الذي تطورت فيه العلاقات بين الدولتين العظميين بشكل مؤثر وبدأت فيه مرحلة جديدة من التعاون في الظهور ، كان على العالم أن يُزج به في تلك الحالة الخطيرة . إن الغزو والضم يعتبران أيضا إهانة لمبدأي احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، اللذين يرفضان رفضا قاطعا استعمال القوة لتسوية النزاعات بين الدول أو التهديد باستعمالها .

لقد شاركت تنزانيا سائر العالم في إدانة الغزو وفي المطالبة بانسحاب القوات العراقية غير المشروط من الكويت ، واستعادة الكويت لسيادتها ووحدة أراضيها . ونحن نرحب بالسرعة التي استجاب بها مجلس الأمن للأزمة ، ونود أن نؤكد مجددا إيماننا بأن الجزاءات هي أنسب رد على عمل العدوان هذا .

لقد جرى نتيجة للغزو حشد كثيف للقوات في الخليج . وآلاف فوق آلاف من القوات من عشر دول على الاقل على استعداد للذهاب إلى الحرب في أي لحظة . ومع أنه يقال إن تلك القوات موجودة هناك استجابة لقرارات مجلس الامن ، فمن الواضح أنها ليست تحت علم الامم المتحدة وقيادتها ، أو تحت أي قيادة موحدة فعلا . وهذه الحالة ، بصرف النظر عن أي شيء آخر ، ينبغي أن تكون مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي . ومع هذا ، فحتى إذا حدث تصحيح لذلك التدفق الكبير فإن هناك المسألة الاكبر وهي الحرب .

لقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب حربين عالميتين رئيسيتين . فوجدوها في حد ذاته إنما ينبع من مبدأ رفض الحرب . ولا يمكنها أن تتغاضى عن الحرب أو تجيزها إلا في أشد الأوضاع استثنائية . والأمم المتحدة لا يمكنها أن تجيز الحرب أو تتسامح فيها إلا إذا كانت مقتنعة بأن جميع الوسائل قد استنفدت لتجنب نشوب حرب ، وأنه لم يعد هناك خيار آخر على الإطلاق .

والحرب في الخليج ليست أمرا لا مفر منه . ففي إمكان المجتمع الدولي أن يتبع سياسة متشددة من العقوبات وأن يشجع في الوقت ذاته البحث عن نهاية سلمية للأزمة . وبالتالي فإننا نرحب بالمؤشرات الأخيرة التي وردت من عدد من الدوائر الهامة بما يفيد أن الباب أمام النهاية السلمية للأزمة مازال مفتوحا .

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية متابعة هذه المؤشرات ، ونحثه على القيام بذلك . ونأمل أن يكون بإمكانه تشجيع الأمين العام على استئناف مهمته من أجل إيجاد مخرج دبلوماسي لهذه الأزمة . وتنزانيا مقتنعة بأن المجتمع الدولي لم يجتز بعد "الدوبيكون" ، أي أنه لم يصل بعد إلى نقطة اللاعودة في البحث عن حل دبلوماسي للأزمة .

وفي هذه المرحلة ، من المناسب أن نرحب بالسرعة التي تصرف بها مجلس الأمن حيال هذه المسألة . وسيكون مما يثلج صدورنا أن نعرف أن المجلس سيتصرف بنفس السرعة والتصميم عندما يواجه في المستقبل تهديدات مماثلة للسلم والأمن . وهذا لم يحدث في حالة الجهود الساعية إلى فرض حظر على الأسلحة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا . إن السرعة التي تحركت بها الدول الغربية الكبرى لضمان قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات إلزامية تتناقض تناقضا حادا مع استخدامها المتكرر لحق النقض لحماية ذلك النظام . وإذا كان هذا لا يعني الكيل بمكيالين ، فما الذي يعنيه إذن ؟

إن أزمة الخليج ، للأسف ، صرفت الانتباه عن القضية الفلسطينية . ومحنة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ومعاناته اللتان لم تعطيا في وقت من الأوقات ما تستحقانه من اهتمام تراجعتا الآن إلى المرتبة الثانية بفعل الأزمة الراهنة في المنطقة . وإذا أريد الإبقاء على ايمان الشعب الفلسطيني وثقته بالأمم المتحدة

وبتضامن المجتمع الدولي ، فلا بد أن تبقى محنته نصب أعيننا . وبالتالي تظل مسؤولية هذه المنظمة هي مواصلة البحث عن حل للقضية الفلسطينية التي حيرت المجتمع الدولي كل هذا الزمن . وفي هذا الصدد ينبغي ، دون مزيد من الإبطاء ، عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الاوسط . وتقع على عاتق الدول الرئيسية التي لها نفوذ في المنطقة ، والولايات المتحدة بالذات ، مسؤولية رئيسية في ضمان عدم تقويض عقد المؤتمر اكثر مما قوض في الماضي . إن وحدة الغرض التي لم يسبق لها مثيل والتي أظهرها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن استجابة لازمة الخليج ولحالات أخرى ينبغي أن تساعد في البحث عن حل دائم للحالة المتفجرة في الشرق الاوسط .

أما صراع الاشقاء في ليبريا ، الذي ألحق دمارا هائلا بالارواح والممتلكات ، فإنه مصدر قلق عميق لوفد بلادي . ولطالما شجعت تنزانيا وأيدت جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية وأمينها العام ، ومبادرة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا . إننا نناشد شعب ليبريا وأطراف الصراع أن تجتمع معا وتتفق على عمل مقبل يعيد السلم إلى ليبريا ويحافظ على وحدة ذلك البلد وسلامته الإقليمية .

يسر وفد بلادي أن يرى بين ظهرانينا وفد ناميبيا الحرة والمستقلة . إن عضوية ناميبيا في الامم المتحدة تمثل انتصارا لاعضاء المنظمة وللمجتمع الدولي ككل . وكنصر تاريخي آخر على الاستعمار والعنصرية ، إن حصول ناميبيا على الاستقلال في ٢١ آذار/مارس من هذا العام كان يعني أكثر من نهاية كفاح مرير خاضه شعب ناميبيا . ذلك أنه بدفعه حدود الحرية في افريقيا إلى عتبة نظام الفصل العنصري . أصبح مصدر إلهام في الكفاح ضد الفصل العنصري ذاته . لم تعد ناميبيا نقطة انطلاق لشن أعمال تخريبية على البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . بل انها ، بدلا من ذلك ، وضعت يدها في يد أنغولا وزامبيا وبوتسوانا ودول أخرى في خط المواجهة ، وانضمت إلى الاسرة الكبرى في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الإفريقي ، لبناء علاقات جديدة من التعاون والمنفعة المتبادلة .

ولكن من دواعي الأسف أن الأمل الذي أعربنا عنه جميعا في العام الماضي في بداية تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بأن يساعد استقلال ناميبيا في خلق المناخ المؤدي إلى حل الصراع في أنغولا ، لم يتحقق حتى الآن . وعلى الرغم من أفضل المساعي التي بذلتها حكومة أنغولا فإن نهاية الصراع لم تلح في الأفق بعد . ذلك أن الدعم السري والعلني الذي تقدمه الولايات المتحدة والحلفاء الآخرون لعصابات يونيتا شجع تلك العصابات على التمادي في تعنتها . لقد أصبح سافيمبي بارعا في تغيير أهدافه ، وهذا ما يتضح في محاولته إعادة كتابة اتفاق غبادوليت بمجرد أن ذيله بتوقيعه . وإذا كانت بيانات سافيمبي المتناقضة تثبت أي شيء ، فإنما تثبت أنه ليس عميلا حرا . وهكذا يظل التدخل الخارجي أخطر عقبة تعترض سبيل الوفاق والسلم في أنغولا .

والتدخل الخارجي ينطبق أيضا على الصراع في موزامبيق التي كنا نأمل أن تستفيد هي الأخرى من تخلي نظام بريتوريا عن ناميبيا . إن تورط ذلك النظام في الماضي مع حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (رينامو) يجعل من الصعب تصديق تصريحات الانكار الحالية . والأدهى من ذلك ، إننا نتعامل مع نظام ألفنا جميعا سجله الحافل فيما يتعلق بمدى احترامه للصدق . ولكنه على أية حال ، لا يمكن أن يتنصل من مسؤوليته عن الأعمال التي ارتكبت من أراضيه أو التي ارتكبها عملاؤه ، حتى وإن لم يكن قد أجاز تلك الأنشطة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ذاتها ، نسلم بأنه كانت هناك تطورات إيجابية في العام الماضي . فالإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا والأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى ، ورفع حالة الطوارئ عن ثلاث من المقاطعات الأربع ، وإلغاء بعض التشريعات البغيضة ، تمثل بعض التدابير التي ظل المجتمع الدولي يطالب بها لفترة طويلة .

ونعترف أيضا بأن المحادثات بين المؤتمر الوطني الإفريقي ونظام بريتوريا تمثل تحركا هاما من جانب النظام . ونسلم ، في هذا الصدد ، بأن دي كليرك ، بخلاف أسلافه ، أبدى بعض الشجاعة السياسية . ولكن يجب ألا نبالغ في إسهامه الشخصي أو منجزاته فيما يتعلق ببرامج الإصلاح التي يجري الحديث عنها كثيرا . فالمحادثات مع

المؤتمر الوطني الافريقي ليست أكثر من "محادثات عن المحادثات" . أما المفاوضات الموضوعية فلم تبدأ بعد ، كما أن هدفها النهائي ، فيما يتعلق بذلك النظام ، ما زال غير واضح . والتدابير الاخرى ليست سوى الخطوات المؤقتة الاولى في بداية رحلة طويلة وشاقة . إن الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، حدد خمسة شروط مسبقة يتعين على ذلك النظام استيفاؤها لتمهيد الطريق للمفاوضات الموضوعية . وكما لاحظ الامين العام في تقريره ، فإن شرطا واحدا من الشروط الخمسة - وهو الذي يدعو إلى رفع الحظر عن الاحزاب والمنظمات السياسية - هو الذي استوفى بالكامل ، وحتى هذا أيضا ، انتفت آثاره الإيجابية بالتطبيق المتعمد للقوانين التي تحد من حرية الكلام والحركة والتجمع .

لقد نص الإعلان على عملية من مرحلتين لتصفية نظام الفصل العنصري . في المرحلة الاولى يهيء النظام مناخا يؤدي إلى المفاوضات . وفي المرحلة الثانية يعتمد النظام تدابير تشكل معا "التغيير العميق الذي لا رجعة فيه" الذي توخاه الإعلان باعتباره شرطا لرفع الجزاءات .

وعلى الرغم من كل الحديث والتفاؤل الذي ولده الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء ، فإننا لا نزال في المرحلة الأولى من تنفيذه .

لقد فرضت الجزاءات لإجبار النظام على التخلي عن الفصل العنصري . وهذا النظام الشرير يقوم على مجموعة من القوانين التي أصبحت معروفة تماما بشكل جماعي باعتبارها أعمدة الفصل العنصري . وهي تتضمن قانون الأراضي وقانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات وقانون تعليم البانتو والتشريع الذي ينص على برلمان ذي المجالس الثلاثة والتشريع الذي يجزئ البلد إلى بانتوستانات . ومن الواضح أنه ما من تغيير يترك هذا النظام على حاله يمكن أن يوصف بأن تغيير عميق ولا رجعة فيه .

وهكذا ، فإن من السابق لأوانه أن ننهال بالمديح على دي كليرك ، ومما ينطوي على الطيش والوقاحة البالغين أن نكافئه على ذلك . ولهذا أثلج صدر وفدي إعادة تأكيد الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين المستأنفة في الشهر الماضي التزامها بالتمسك بالجزاءات . ويحدونا بالغ الأمل في أن يعيد الذين خرجوا عن الصفوف بتخفيف الجزاءات النظر في قرارهم حتى لا يقفوا مع الظالمين ولكن مع ضحاياهم .

ثمة سبب إضافي للإبقاء على الجزاءات : لقد كانت فعّالة في إرغام نظام الفصل العنصري على قبول مبدأ المفاوضات . فالجزاءات ، بالاقتران بضغوط أخرى ، هي التي سارت بالكفاح حتى هذه المرحلة ، والجزاءات هي التي ستبقي بريتوريا على طاولة التفاوض . ولهذا يجب على المجتمع العالمي أن يواصل الحفاظ على الجزاءات وغيرها من الضغوط على نظام جنوب افريقيا لإرغام النظام على تنفيذ أحكام اعلان الامم المتحدة .

في القرار الذي اتخذناه قبل أسبوعين اتفقنا جميعا ، بتوافق الآراء ، على أن تصاعد العنف في ناتال وفي أماكن أخرى يعود بجذوره إلى حد كبير إلى استمرار وجود الفصل العنصري وسياساته وممارساته وهياكله ، وعلى أنه كان محرضا كذلك من قِبل العناصر المناوئة للتحول الديمقراطي لجنوب افريقيا . وقد طالبنا بصورة محددة بأن تتخذ قوات الامن اجراءات نزيهة فعّالة لأن الدليل على قيام قوات أمن النظام بتشجيع العنف والتحريض عليه بغية تأخير العملية ، دليل قاطع .

إن صيانة القانون والنظام من مسؤولية نظام بريتوريا . وتلقي الطريقة التي تجاهل بها النداءات بالتدخل لاحتواء العنف ظلال الشك على التزامه بوضع حد لعمليات القتل . ويأمل وفدي أن يعمل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمجموعات الاخرى المناهضة للفصل العنصري معا وأن تشترك معا في ممارسة الضغط على النظام ليضع حدا لهذه المذبحة ، ولكن هذا لن ينجح إلا إذا وافقت سلطات جنوب افريقيا على احتواء وإنهاء أعمال العنف في انكاثا وأعمال العنف والخروج عن القانون التي تتخذها العناصر اليمينية المتطرفة في المجتمع الأبيض التي تحتمي بالشرطة والقوات المسلحة .

لقد شجعتنا كثيرا نتيجة جهود الامين العام التي بذلها بشأن مسألة الصحراء الغربية ، والتي أدت إلى موافقة مجلس الامن على خطة السلام . ومما يثلج صدورنا بصفة خاصة أن الخطة تنص على اجراء استفتاء من شأنه أن يمكّن شعب الصحراء الغربية من أن يقرر مستقبله دون قيود عسكرية . ويأمل وفدي في أن يواصل الامين العام تقديم مساعيه الحميدة تحقيقا لهذه الغاية .

ويشجع تنزانيا بالمثل تحسن الحالة السياسية في أمريكا الوسطى . وتشير روح الوفاق الجديدة والاحساس بالوحدة بين بلدان المنطقة أملا جديدا في مستقبل يسوده الاستقرار والوحدة الوطنية والتعاون من أجل المنطقة . ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم كامل الدعم للجهود الإقليمية ، وأن يكف ، في المقام الاول ، عن أي اجراء يمكن أن يقوض تنفيذ اتفاق اسكيبولاس ، الذي يبشر بالخير العميم لمستقبل العلاقات بين بلدان المنطقة .

لقد شجعنا بدء الحوار بين زعماء كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة التوحيد السلمي لوطنه وانضمامه في نهاية المطاف إلى الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بكمبوديا ، يخامرنا الشعور العام بالتفاؤل بأن حل النزاع لم يعد بعيد المنال . وفي هذا الصدد نرحب بالاتفاق على إطار للتسوية السياسية الشاملة على أساس تعزيز دور الامم المتحدة .

إننا نتابع باهتمام التغيرات الحاصلة في أوروبا الشرقية ، والمؤدية إلى التغيير الكبير لكامل نطاق العلاقات الدولية . وعلى الرغم من جميع الشكوك والأزمات ، بدأت هذه البلدان عملية تحول جذري وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعاتها . ونرحب بانتهاء ٤٥ عاما من تقسيم الالمانيتين . ويحدونا الأمل في أن يؤدي توحيد الدولتين من جديد وجعلهما عضوا واحدا في الأمم المتحدة إلى تعزيز المنظمة وتوفير قوة دفع جديدة لدور الأمم المتحدة في تشجيع الحرية والعدالة ، والحق في تقرير المصير ، واحترام مبادئ الميثاق وصيانة السلم والأمن الدوليين .

مازلنا نتابع عن كثب المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين للتوصل إلى اتفاقات لتخليص العالم من أسلحة التدمير الشامل الفظيعة . ومما يخيب أملنا أنه لم تبرم اتفاقات جديدة بعد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . ومما يخيب أملنا أيضا أنه حتى بعد الرجوع عن التزامهما بتخفيض ٥٠ في المائة من ترساناتهما الاستراتيجية ، لم يتسن بعد الاتفاق على الهدف الجديد المتمثل في تخفيض ٣٠ في المائة . ونشعر بالقلق لأن الدول النووية الكبرى مازالت غير مبالية بالاخطار التي يفرضها الانتشار الرأسي للأسلحة النووية أو تصدير قدرة الأسلحة النووية إلى أنظمة خارجة عن القانون مثل نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري ، مع تبديد الوقت القيّم على ممارسة الضغط على البلدان التي لا ترغب في حيازة قدرة الأسلحة النووية ولا تمتلك الموارد اللازمة لتحقيق تلك . إن عزوفها عن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب يشكك في التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وأي معاهدة للحظر الشامل للتجارب لا يمكنها في حد ذاتها أن تعكس مسار سباق التسلح ، ولكن لا يمكن وقف السباق دون حظر للتجارب . وبالنسبة لتنزانيا يبقى الحظر الشامل للتجارب هدفا يستحق أعلى أولوية في الجهود التفاوضية لنزع السلاح النووي .

في عالم تتعدد فيه المشاكل ، تعصف التهديدات للسلم والأمن العالميين والفقر والجوع بالجنس البشري كله . وأثر تلك التهديدات على العالم الثالث يتخذ أبعادا هائلة . ولقد زودنا عقد الثمانينات بخبرات تمكننا من مواجهة المستقبل بإحساس من الواقعية . لقد كانت الثمانينات وقتا عانت فيه معظم البلدان النامية من معدلات نمو

اقتصادي سلبية أو راكدة وانخفاض حقيقي في نصيب الفرد من الدخل . وتحسن المناخ السياسي الدولي لم يخفف من الظروف الصعبة الناشئة عن أزمة الدين في هذه البلدان . كما أن أسعار معظم سلعها الاساسية مازالت منخفضة وليست ثمة دلائل على تحسن هذه الاسعار في المستقبل القريب . والتدابير الحمائية التي تتبعها معظم البلدان المتقدمة النمو آخذة في التزايد . وما لم يجر إنعاش التعاون الدولي من أجل التنمية ، فإن التسعينات قد يتضح أنها عقد التوقعات المحبطة ومستويات المعيشة والظروف الاجتماعية المتردية لأغلبية سكان العالم النامي . وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على افريقيا الواقعة إلى جنوب الصحراء ، حيث ينتشر الفقر على نطاق واسع .

في الدورة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي التي عقدتها الجمعية العامة قبل بضعة أشهر ، أكد المتكلمون الواحد تلو الآخر ، من على هذا المنبر ، حقيقة أن الثمانينات عقد ضائع بالنسبة للتنمية في معظم البلدان النامية ، ولا سيما الأقل نموا ، بما في ذلك تنزانيا . وعلى النقيض من ذلك ، تمتعت البلدان المتقدمة النمو وعدد قليل من البلدان النامية بفترة طويلة من النمو المستقر وبتحقيق مستويات لم يسبق لها مثيل من الثروة المتراكمة . وفي الوقت الذي قد لا تكون فيه بعض السياسات الاقتصادية الوطنية قد أفضت إلى نمو اقتصادي وتنمية ، ازدادت الحالة تفاقما نتيجة لبيئة اقتصادية دولية مناوئة جدا ناشئة عن عوامل مثل الاختلالات في التجارة وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وانخفاض تدفقات رأس المال والمديونية الخارجية .

أحدثت المديونية الخارجية تأثيرا مدمرا على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . فقد هددت التزامات خدمة الدين بقاء شعوبنا التي استمرت مستويات معيشتها في التدني معرضة للخطر الاستقرار السياسي في العديد من البلدان . وأثقلت أزمة الديون كاهل البلدان ذات الدخل المنخفض .

وقد استهدفت كل التدابير المتخذة حتى الآن لمعالجة أزمة الدين حماية الدائنين . وأفضت هذه السياسة إلى امتناع الدول والمؤسسات المالية الدائنة عن تخصيص موارد مالية اضافية لمعظم البلدان المدينة في وقت استمر فيه التحويل الصافي للموارد من البلدان المدينة النامية إلى البلدان والمؤسسات الدائنة . وقد اتضح أن المبادرات الأخيرة ، بما في ذلك مبادرة تورونتو وخطة بريدي ، غير كافية وتمييزية عند تطبيقها . ينبغي أن تتاح هذه المبادرات لكل البلدان المدينة وأن تشمل كل أنواع الديون ، بما فيها تلك الواجب سدادها للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . ويجب أن نتحقق من أن "أحكام ترينيداد" قد عالجت هذه المسائل .

ما من أحد يعترض من الناحية الفلسفية على برامج التكيف الهيكلي . فهي ، على أية حال ، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية . غير أنها ، لسوء الحظ ، غالبا ما فرضت تكلفة اجتماعية غير مقبولة . ومن المشجع أن نرى أن الحاجة إلى

(السيد نياكيي ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

اتخاذ تدابير خاصة لتحسين أثر هذه البرامج على قطاعات السكان الضعيفة قد باتت مقبولة الآن بصفة عامة من قبل البلدان والمؤسسات الدائنة .

وتوافق تنزانيا على أن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وايجاد سياسة بيئية سليمة أمران لا ينفصلان . ولهذا السبب ، فإنها ستواصل إيلاء أهمية قصوى لأعمال اللجنة المخصصة الجامعة للتحضير لمؤتمر البيئة في البرازيل في عام ١٩٩٢ والمشاركة بنشاط فيها .

وفي اقتصاد عالمي يعد التكافل فيما بين البلدان النامية وبين البلدان النامية والمتقدمة النمو واقعا لا يمكن تجاهله . ولا يمكن معالجة المشاكل التي أشرت اليها على نحو كاف إلا عن طريق قيام التعاون بين مختلف مجموعات البلدان وفيما بينها . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء أهمية قصوى لمشاكل السلع الأساسية المستمرة في البلدان النامية ، ولا سيما افريقيا ، والناجمة عن استمرار تردي معدلات تبادلها التجاري مما أدى إلى انخفاض شديد في حصائل الصادرات في هذه البلدان . وتعد ازالة مختلف التدابير الحمائية والتمييزية تمهيدا للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، ليس بالنسبة للمواد الخام فحسب ، بل أيضا للمنتجات المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية ، من المجالات التي تحظى بالأولوية . ولهذا ، تطالب البلدان النامية في جولة أوروغواي الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشروط أكثر حرية وأمنا لوصول منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو . وهذا ليس ممكنا إلا إذا استهدفت التدابير التعريفية وغير التعريفية ، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز القواعد والمبادئ المتعددة الأطراف تخفيض امكانيات فرض القيود على تجارة البلدان النامية ومضايقتها .

لن يكون بالامكان تحقيق التنمية لاقتصادات البلدان النامية فرادى أو جماعات في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الصعبة القائمة حاليا . وإن تحسين البيئة الاقتصادية الدولية شرط أساسي لتنمية الاقتصاد العالمي . ولهذا فإنه من الخزي أن يفشل الحوار بين الشمال والجنوب . ويحدونا الأمل في أن يساعد تقرير لجنة الجنوب ،

بالاضافة إلى تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب ، في إحياء الحوار بين الشمال والجنوب .

إن الشروع في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع سيمثل اسهاما كبيرا في تحقيق اقتصاد عالمي شامل ومتوازن نصبو اليه جميعا . وفي هذا الصدد ، تأمل تنزانيا أنه سيتسنى التغلب في القريب العاجل على الصعوبات التي واجهتها المفاوضات الجارية بشأن الاستراتيجية .

تقدم لنا روح العصر فرصا وتحديات . وينعم العالم بموارد تكفي لإطعام الجائعين وكساء العراة وإيواء المشردين ، وباختصار ، هناك مصادر كافية للقضاء على الفقر . وبالمثل ، هناك أفكار جيدة تتعلق بحل المشاكل السياسية المستعصية . وقد اثبتت الاحداث الاخيرة أنه ليس من شيء لا سبيل إلى التغلب عليه إذا ما توفرت الارادة السياسية .

السيد نغوين كو ثاتش (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

اسمحوا لي أن أهنئ السيد دي ماركو على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وإنني على اقتناع بأنكم من خلال الاستفادة من انجازات سلفكم ستستطيعون إدارة أعمال هذه الدورة بنجاح .

وأود أن أعرب عن تقديري العميق للاسهام الرائع الذي يقدمه الامين العام إلى قضية السلم والتعاون بين الدول .

وأود أن أرحب بحرارة بناميبيا ولختنشتاين اللتين انضمتا للتو إلى صفوفنا .

إن السمات البارزة في الحالة الدولية الراهنة ، كما أكدت عليها جميع الوفود ، تكمن في التغيرات الجذرية المليئة بالتناقضات والجارية في العالم قاطبة بوتيرة استثنائية وبطريقة لم يتوقعها أحد . فهذه التطورات التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ تبشر بتغيرات أعمق في العقود المقبلة . والتغيرات الحالية تثير تأويلات مختلفة . ولكن مهما كان ذلك التأويل ، فإن مليوني عام من تاريخ الجنس البشري يدلان على التطور المستمر للإنسان نحو السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وهناك اجماع في هذا المحفل على أن المواجهة في إطار الحرب الباردة توشك على الانتهاء وتخلي السبيل لحالة جديدة من الصراع والتعاون بين البلدان في إطار من التعايش السلمي . وكل البلدان تقريبا تعرب عن قلقها العميق إزاء عدد من القضايا العالمية ، مثل السلم والاستقلال الوطني وحقوق الإنسان والتنمية والبيئة والانفجار الديموغرافي والامور الاجتماعية المتصلة بالاسرة والمرأة والطفل ، وكذلك عبء الدين والعلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة ومشكلة المخدرات وازدياد الجرائم وما إلى ذلك . وفييت نام تتشاطر هذا القلق المشترك مشاطرة تامة وتؤيد المطالب الشرعية في هذا المقام . وستبذل قصارى جهدها للإسهام ، بالتضافر مع المجتمع الدولي ، في تسوية هذه المشاكل العالمية .

أود الآن أن أتطرق إلى التطورات المشجعة في المسألة الكمبودية التي كانت من أكثر المسائل إثارة للجدل في الامم المتحدة على مدى السنوات العشر الاخيرة .

ومنذ عام ١٩٨٧ انخرطت بلدان جنوب شرقي آسيا والاطراف الكمبودية في محادثات بغية التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الكمبودية . وقد هيأ اجتماعا جاكارتا غير الرسميين والمحادثات المعقودة في باريس وبانفكوك وجاكارتا وطوكيو بين الرئيس هون سين والامير سيهانوك قاعدة عريضة لتسوية سياسية شاملة . وقد وافقت بلدان المنطقة بالإجماع في اجتماعات جاكارتا على الحاجة إلى حل المسألتين الاساسيتين وهما الانسحاب التام للقوات الاجنبية والقضاء على نظام بول بوت الذي أحدث إبادة جماعية . ودعا أيضا المشتركون في اجتماعي جاكارتا غير الرسميين بلدانا أخرى إلى الالتزام باحترام استقلال كمبوديا وحيادها وعدم انحيازها . واتفق الرئيس هون سين والامير سيهانوك على إنشاء سلطة مؤقتة على أساس المصالحة الوطنية وإجراء انتخابات عامة حرة وديمقراطية حقا . وبصفة خاصة ، توصل الطرفان إلى اتفاق بعد إجراء محادثات طويلة في بانفكوك على تشكيل مجلس وطني أعلى من ١٢ عضوا يقسمون بالتساوي بين الطرفين . وتجمع بلدان المنطقة أيضا على فكرة أن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في نهاية المطاف بشأن كمبوديا يجب أن يضمنها مؤتمر دولي وأن يخضع تنفيذها لرقابة دولية .

وعلى أساس هذه الاتفاقات ، عقد مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا في باريس في منتصف عام ١٩٨٩ . والمؤتمر ، تحت الرئاسة المشتركة لفرنسا واندونيسيا ، اتخذ خطوة هامة للأمام في سعيه للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودية ثم اضطر إلى أن يعلّق مؤقتا ، ولكنه سيعقد مرة أخرى عندما تحل البلدان المعنية والأطراف الكمبودية الخلافات التي لا تزال قائمة بينها .

والانسحاب التام من جانب واحد لقوات فييت نام من كمبوديا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ حل إحدى المسألتين الرئيسيتين بالنسبة لتسوية مسألة كمبوديا . وقد مهّد ذلك السبيل لتسوية سياسية شاملة .

وبعد الانسحاب التام من جانب واحد لقوات فييت نام ، توهّم الخمير الحمر وحلفاؤهم أنه يمكنهم الاستفادة من التغير الكبير في ميزان القوى العسكرية في كمبوديا بغية تكثيف أنشطتهم العسكرية وعكس الحالة في ذلك البلد . وهناك قلق عام سائد حول التحضيرات التي يقوم بها الخمير الحمر على نطاق واسع ، وخصوصا تكديسهم للأسلحة في مخابئ تمكنهم من شن حرب تستمر لمدة تتراوح بين سبعة وعشرة أعوام أخرى يكون هدفهم النهائي منها استعادة حكمهم القائم على الإبادة الجماعية .

ومنذ مطلع عام ١٩٩٠ عمل الأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن بنشاط على أساس النتائج الهامة جدا التي تحققت في اجتماعي بلدان المنطقة ومحادثات الأطراف الكمبودية ومؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا . وعلى أساس الجهود الضخمة التي بذلتها استراليا . وبهذا نجح الأعضاء الخمسة الدائمون في وضع إطار لتسوية سياسية شاملة للقضية الكمبودية . وتعرب فييت نام عن تقديرها البالغ لهذا الإسهام العظيم .

إلا أن وثيقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لا تشير إلى مسألة القضاء على نظام الإبادة الجماعية في كمبوديا . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحتمل جرائم ترتكب ضد الإنسانية . ويجب عليه أن يدافع عن اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها . وبالإضافة إلى ذلك ترى فييت نام أنه يجب الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بسيادة كمبوديا ، وهي بلد مستقل عضو في الأمم المتحدة .

وفي الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكارتا في أيلول/سبتمبر الماضي ، تحت الرئاسة المشتركة لاندونيسيا وفرنسا ، قبلت الأطراف الكمبودية توصيات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بصفتها إطارا لتسوية سياسية للقضية الكمبودية ، وشكلت المجلس الوطني الأعلى . وتأمل فييت نام أن يمثل وفد من هذا المجلس قريبا كمبوديا بصفة قانونية في الأمم المتحدة . وعملية تشكيل المجلس الوطني الأعلى تذكرنا بأنه لا يمكن لأي عمل من جانب أية سلطة أو مجموعة بلدان خارجية أن يحل محل الجهود الحازمة التي تبذلها الأطراف الكمبودية نفسها لتسوية مشاكل كمبوديا الداخلية .

وعلى مدى السنوات الخمس والاربعين الأخيرة ، فإن مؤتمر جنيف الدولي المعني بالهند الصينية لعام ١٩٥٤ ، والمؤتمر المعني بلاوس لعام ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، ومؤتمر باريس الدولي لعام ١٩٧٣ المعني بفييت نام ، كل هذه المؤتمرات أدت إلى إنهاء ثلاث حروب واستعادة السلام والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعوب شبه جزيرة الهند الصينية . وفي منتصف عام ١٩٨٩ عقد مؤتمر باريس الدولي بغية إيجاد حل للقضية الكمبودية . ولأسباب يعلمها الجميع تمت تسوية جميع الأزمات التي حلت بالهند الصينية على مدى السنوات الخمس والأربعين الأخيرة خارج نطاق الأمم المتحدة ولكن باشتراك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن .

أما هذه المرة فإننا مرتاحون للإسهام الكبير من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين والأمين العام ، إلا أن فييت نام ترى أنه مما يبشر كثيرا بالنجاح أن تسوية القضية الكمبودية التي بدأت في باريس يجب أن تختتم في باريس . وترى فييت نام أيضا أنه يجب على المشتركين في مؤتمر باريس أن ينتهوا من وضع الاتفاق الدولي المعني بكمبوديا قبل نهاية تشرين الأول/اكتوبر ، وأنه يمكن للمؤتمر أن ينعقد مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر لاعتماده والتوقيع عليه .

وتمثل أزمة الخليج إحدى المسائل الهامة التي تثير القلق البالغ لدى فييت نام وسائر المجتمع العالمي . وترى فييت نام أن هذه الأزمة ينبغي حلها بالوسائل السلمية ، في اطار البلدان العربية على أساس احترام ميثاق الامم المتحدة . وفييت نام ، من جانبها ، تمتثل لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) .

إن شعب فييت نام وسائر شعوب شبه جزيرة الهند الصينية ، بعد أن عانت من حروب العدوان التي استمرت طيلة الـ ٤٥ سنة الماضية ، تتطلع بجدّ إلى السلم والعلاقات الطيبة مع جميع بلدان العالم على أساس الاحترام المتبادل . وتأمل فييت نام في أن التسوية السلمية لمسالة كمبوديا ستفتح السبيل صوب حقبة جديدة لشعوب شبه جزيرة الهند الصينية ، حقبة من اعادة البناء السلمي والتنمية وستسهم في تشجيع التعاون في اطار التعايش السلمي بين بلدان جنوب شرقي آسيا .

منذ عام ١٩٨٧ بدأت فييت نام عملية التجديد بغية تحويل اقتصادها من نظام الادارة البيروقراطية المركزية القائمة على الاعانات الحكومية الى اقتصاد لانتاج السلع الاساسية ذي توجه اشتراكي . وقد شهد عام ١٩٨٩ تغييرات أساسية في حياة فييت نام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وما فتئ اقتصادنا يعاني منذ ١٥ سنة من اختلالات متزايدة الخطورة بين العرض والطلب وايرادات الميزانية ومصروفاتها وبين كمية النقود والسلع الاساسية ، وبين الواردات والصادرات وما الى ذلك . وإن عملية الاصلاح واعادة الهيكلة قد سمحت بالاستعادة التدريجية للتوازن داخل الاقتصاد . فقبل أن ينتهي عام ١٩٨٩ كان معدل التضخم السنوي قد خفّض من زهاء ١٠٠٠ في المائة الى أقل من ٤٠ في المائة ؛ وانتقلت فييت نام من بلد ترتيبه الثالث بين مستوردي الأرز في العالم الى بلد مصدر للأرز ؛ وقد ضاقت الفجوة بين الصادرات والواردات ، والصادرات ، التي كانت تقدر بربع قيمة الواردات ، بلغت ثلاثة أرباع قيمة الواردات .

ومن جهة أخرى ، يعتبر قانون الاستثمار الفييتنامي الذي بدأ العمل به في عام ١٩٨٨ مفيدا جدا للمستثمرين الاجانب وقد ساعد فييت نام على اجتذاب أكثر من بليون دولار من رأس المال الاستثماري الاجنبي . وصندوق النقد الدولي أعطى تقييما ايجابيا

للتدابير الجريئة التي اتخذتها فييت نام في عملية الاصلاح واعادة الهيكلة الاقتصاديين . وبيّن صندوق النقد الدولي أن فييت نام قد أوفت بتعهداتها للصندوق ، وتأمل فييت نام أن يحافظ الصندوق على تعهده تجاه فييت نام . ولا تزال فييت نام تتلمس طريقها على مستوى الاقتصاد الكلي لتحويل اقتصاد مخطط شديد المركزية الى اقتصاد سوقي ذي توجه اشتراكي . إن المنجزات الأولية لاتزال متواضعة بيد أن العامل الحاسم هو أن عملية التجدد على الطريق السليم وقد أسفرت عن نتائج تفوق حدود توقعاتنا . ويمكن التأكيد بأن سياسة التجديد الشامل قد أصبحت عملية لا رجعة فيها .

هذه المنجزات المتواضعة ينبغي تقييمها مع مراعاة وطأة دمار الحرب التي استمرت أربعين سنة على اقتصاد البلد وكون عملية التجدد في فييت نام تجري في سياق التطورات المعقدة جدا وغير المتوقعة التي تقع في العالم . هذه المنجزات الأولية في سياسة التجديد التي نتبعها قد كشفت عن أخطائنا الاساسية . إن هدفنا هو بناء مجتمع لصالح الشعب . ويكمن خطؤنا في أن مجتمعنا كان مجتمعا للدولة تحكمه الدولة . ويرجع النجاح الاولي لعملية التجدد الى اعادة تكييف سياستنا لكي نبني على نحو فعال مجتمع الشعب لصالح الشعب يحكمه الشعب . ومن الواضح أن المجتمع لصالح الشعب لا يمكن أن يكون مجتمعا للدولة تحكمه الدولة . ومن الواضح أن بناء مجتمع للشعب يحكمه الشعب ولصالح الشعب يقتضي التجديد ليس في المجال الاقتصادي وحده بل في جميع المجالات ، بما ذلك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي .

وفييت نام ، بالتوازي مع اصلاح اقتصادها واعادة بنائه ، تقوم بعملية تجديد سياسي تدريجي مطرد . وفييت نام عازمة على المضي قدما بعملية التجدد وفي الوقت ذاته الملاءمة بين اقتصادها والاقتصاد العالمي . وفييت نام عازمة على الحفاظ على استقلالها وفي الوقت ذاته تنمية علاقات الصداقة والتعاون مع سائر البلدان على أساس الاحترام المتبادل . وهذا هو أساس التجديد في السياسة الخارجية الفييتنامية ، وهي سياسة سلم واستقلال وتعاون ودي مع جميع البلدان .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠